

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٥١

الاثنين، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهيغا	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد تشي – منسون
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسك
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

التقرير المرحلي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (S/2006/24)

06-21736 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

التقرير المرحلي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (S/2006/24)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وتيمور – ليشتي والنمسا يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب فخامة السيد كاي رالا زانانا غوسماو، رئيس تيمور– ليشتي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحِب السيد كاي رالا زانانا غوسماو، رئيس تيمور – ليشتي إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيباً حاراً برئيس تيمور – ليشتي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات مجلس الأمن السابقة سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيس بعثة مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هاسيغاوا إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

الآن يبدأ مجلس الأمن في نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/24 التي تتضمن التقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/39 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لتيمور – ليشتي إلى الأمين العام.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيس بعثة مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. الآن أعطيه الكلمة.

السيد هاسيغاوا (تكلم بالانكليزية): مما يسرني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز خلال الأشهر الخمسة التي انقضت منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذا البند في آب/أغسطس ٢٠٠٥. واليوم من دواعي شعوري بالامتياز أن أخاطب المجلس بحضور فخامة الرئيس كاي رالا زانانا غوسماو ووزير الخارجية هوزيه راموس – هورتا، وأيضا السفير هوزيه غيتيريس ممثل تيمور – ليشتي.

اتـضح أن الأشـهر الخمـسة المنـصرمة فتـرة منتجـة بالنسبة إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في تنفيذ الـبرامج الثلاثـة المنوطـة بـه وفي إعـداد نقـل وظـائف بنـاء القـدرات إلى وكـالات الأمـم المتحـدة والجهـات الـشريكة الأخرى في التنمية، كما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥).

دعوني أبدأ بالمكون الأول لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، أي تقديم الدعم لمؤسسات الدولة الحيوية. منذ ٢٠٠٢ فإن المستشارين الدوليين الذين وفرتهم الأمـم المتحـدة والـشركاء في التنميـة علـى المـستوى الثنـائي أحرزوا قدرا كبيرا من التقدم في بناء قدرة التيموريين على إدارة مؤسـساتهم العامـة. ونتيجـة عـن ذلـك قـل عـدد المستشارين الدوليين الذين وفرتهم منظومة الأمم المتحدة من زهاء ٣٠٠ قبل ثلاث سنوات إلى حوالي ١٠٠ بنهاية السنة الماضية.

ويسرني أن ألاحظ أن المستشارين المدنيين التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عجّلوا خلال الأشهر الخمـسة الماضيـة بجهـودهم لنقـل المهـارات والمعرفـة، وأن نظراءهم من التيموريين يظهرون الآن قدرة أكبر على أداء واجباتهم واستعدادا أكبر لذلك. غير أن القدرات الوطنية في المجالات العالية التقنية، من قبيل العدالة والتمويل، لا تزال قليلة جدا، وأصبح من الواضح أن الدعم الاستشاري الدولي، بخاصة في هذين المجالين، سيكون لازما طيلة سنوات قادمة.

وفي قطاع العدالة واصل ثمانية قضاة دوليين تقديم التـدريب، وأيـضا أداء وظـائف أثنـاء القيـام بالواجـب في المحكمة، بما في ذلك النظر في قضايا جنائية خطيرة. وحضور قضاة دوليين أسهم إسهاما كبيرا في النظر الفعال في القضايا وقلل الوقت اللازم لإنجاز المحاكمات مدة خمسة أشهر. وعلى الرغم من ذلك ثمة حاجة إلى بضع سنوات أخرى حتى يـصبح القـضاة الـوطنيين مكـتفين ذاتيـا، بـالنظر إلى أنهـم لا يزالون يمرون بالتدريب القضائي الأساسي.

ومؤخرا أعرب الرئيس غوسماو عن القلق حيال قدرة المدعين العامين على التناول على نحو واف لقضايا مدنية وجنائية عالقة يبلغ عددها ثلاثة آلاف. هذه الحالة بحاجة إلى الانتباه العاجل حقا، بالنظر إلى أن كل المدعين العامين الوطنيين بدأوا في التدريب التخصصي في كانون الثاني/يناير ولن يكون في مقدورهم القيام بمسؤولياتهم. ولذلك، من اللازم توفير مزيد من المدعين الدوليين. إن التدشين مؤخرا لكلية القانون لجامعة تيمور لوروسي الوطنية سيوفر حلا مستداما على الأمد الطويل للافتقار إلى الخبراء القانونيين الوطنيين الوافين بالغرض.

وفي قطاع التمويل أحرز قدر كبير من التقدم في بناء الخبرة الوطنية. ونتيجة عن ذلك فإن عدد المستشارين المموَّلين من قِبل الأمم المتحدة خُفض تخفيضا كبيرا من حوالي ٧٠ قبل ثلاث سنوات ونصف السنة إلى أقل من ١٠، مع بضعة مستشارين على المستوى الثنائي، بنهاية السنة الماضية. وفي الوقت الحاضر يدعم ستة مستشارين مدنيين تابعين إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وزارة التخطيط والمالية. وأظهر البنك الدولي استعداده لتنفيذ برنامج للمساعدة الفنية. غير أن الحكومة تطلب من الأمم المتحدة أن تواصل توفير هؤلاء المستشارين من أجل أداء الوظائف المالية الحيوية.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2006/24)، من المناصب الاستشارية الـ ٤٥ ستكون بضعة مناصب من حصة المؤسسات الوطنية بحلول ٢٠ أيار/مايو. والوظائف المتبقية سترعاها وكالات الأمم المتحدة المناسبة والمؤسسات المالية وغيرها من الجهات الشريكة في التنمية.

دعـوني الآن أتنـاول الولايـة الثانيـة لمكتـب الأمـم المتحـدة في تيمـور - ليـشتي: تقـديم الـدعم للتقيـد بـالحكم الديمقراطي وبحقوق الإنسان. لقد خصصنا موظفين في مجال حقوق الإنسان لوزارات حكومية ومؤسسات الدولة، بهدف تعزيز قدرتها على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وفي هـذا الـصدد ممـا يـستحق الثنـاء أن أحـرز حقـا مكتـب أمـين حقـوق الإنـسان والعدالـة التقـدم الكـبير في صـياغة خطـة اسـتراتيجية ووضـع نظـام للنظـر في الـشكاوى، إعـدادا لفـتح المكتـب في وجـه عامـة الجمهـور في آذار/مـارس ٢٠٠٦. وفيما يتجاوز أيار/مايو ستحتاج أنشطة حقوق الإنسان إلى الانتبـاه المـستمر مـن قِبَـل المجتمـع الـدولي. ويـسرني أن أخـبر مجلـس الأمـن بـأن مفوضـية حقـوق الإنـسان التابعـة للأمـم المتحدة ملتزمة التزاما تاما بتقديم المساعدة الضرورية وبإيفـاد بعثـة لتقيـيم الاحتياجـات في الـشهر القـادم بغـرض التحديـد الواضح للمتطلبات بعد انتهاء عمل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وبقيادة وزير الخارجية هوزيه راموس هورتـا أظهـرت تيمور - ليشتي التزاما لافتا للنظر بإنشاء إطار معياري دولي لحقـوق الإنـسان عـن طريـق تـصديقها في وقـت مبكـر علـى مجموعـة تامـة مـن المعاهـدات الأساسـية لحقـوق الإنـسان في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وتيمـور - ليـشتي علـى وشـك إنجـاز تقاريرها الأولية الأخيرة عن حقوق الإنسان بموجب اتفاقيـة حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضـد المرأة، بتأييـد مـن وكـالات الأمـم المتحـدة ومـوظفي حقـوق الإنسان التابعين لها.

ويـسرني أن تكـون لجنـة تقـصي الحقـائق والاسـتقبال والمصالحة قد أنجزت وضع تقريرها وأن الرئيس قد سلّمه إلى الأمـين العـام يـوم الجمعـة الماضـي. وكمـا سـيوافينا الـرئيس غوسمـاو في تقريـره فـإن اللجنـة تناولـت مجموعـة كـبيرة مـن المسائل وقدمت بضع توصيات محددة تتطلب النظر الدقيق.

أنتقل الآن إلى العنصر الثالث في ولاية مكتب الأمم المتحـدة في تيمـور - ليـشتي، وهـو دعـم الـشرطة الوطنيـة، ولا سـيما دعـم وحـدة حـرس الحـدود، مـن خـلال تقـديم ٦٠ مستـشارا لتـدريب الـشرطة و ١٥ مستـشارا لتـدريب العسكريين.

ومستـشارو تجريـب الـشرطة التـابعون لمكتـب الأمـم المتحـدة ونظـراؤهم التيموريـون قـد أجـروا تقييمـا مـشتركا لقـدرات كـل وحـدة ووضـعوا خطـة اسـتراتيجية لتطويرهـا بشكل أكبر. واستكمل الآن مستشارو التدريب العسكري المرحلة الأولية في نقل مهارات إدارة الحدود ودخلوا مرحلة التحقـق، وذلـك للتأكـد مـن أن وحـدة حـرس الحـدود لـديها القـدرة علـى التفاعـل مـع نظرائهـا في الجـيش الإندونيـسي بوصفهم شركاء متساوين ومحترفين.

ولكن الحاجة إلى تعجيل تنفيذ تلك البرامج التدريبية أصبحت واضحة تماما في ٦ كـانون الثاني/ينـاير، حينمـا وقـع حادث قتلت فيه الشرطة التيمورية ثلاثة أشخاص بالرصاص على الحدود. وأشيد بالقرار الذي اتخذه على الفور البَلدان، تيمـور - ليـشتي وإندونيـسيا، لإجـراء تحقيـق مـشترك في هـذا الحـادث. ولقـد دفـع الحـادث مكتـب الأمـم المتحـدة، مـن ناحيتنـا، إلى إعـادة تركيـز اهتمامنـا علـى الحاجـة المحـددة إلى تعزيز حرفيـة وحدة حرس الحدود. وفي هذا الصدد، أعطيت تعليماتي إلى مستشاري تدريب الشرطة والعسكريين التـابعين لمكتـب الأمـم المتحـدة لاسـتعراض وإعـادة تنظـيم بـرامج التدريب من خلال التشديد بشكل أكبر على استخدام القـوة بالحد الأدنى خلال عمليات الاعتقال والاحتجاز، وذلـك مـن أجل تفادي تكرار حوادث من ذلك النوع.

من ناحية أخرى، وكما أشار الأمين العام، ما زالـت علاقـة تيمـور - ليـشتي مـع إندونيـسيا تتحسن. ومـن سمـات ذلـك التحسن تبـادل الزيـارات على أعلى المستويات، بـين الـرئيس غوسمـاو والرئيـسة يودهويونـو، وكـذلك المـشاورات

الدائمة التي يجريها وزيرا الخارجية راموس - أورتا وحسن ويراجودا. والعلاقة الثنائية عززها أيضا التعاون بين الجانبين في مجالات كثيرة أخرى.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بتيمور - ليشتي وإندونيسيا على إحراز تقدم كبير خلال الأسابيع القليلة الماضية نحو حل المسائل الفنية المتعلقة بترسيم الحدود المشتركة. وإني متأكد من إمكانية تحقيق اتفاق نهائي بشأن الواحد في المائة المتبقي، وذلك من أجل الانتهاء قريبا من مهمة تخطيط الحدود.

ولقد تم أيضا تعزيز علاقة تيمور - ليشتي مع أستراليا. ففي ١٢ كانون الثاني/يناير وقّع وزيرا خارجية البلدين اتفاقا لتقاسم العائدات الواردة من حقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة صن رايز الكبرى. وسوف تتلقى تيمور - ليشتي ٥٠ في المائة من عائدات استخراج النفط، التي ستسهل بلا شك التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد.

ولقد أحرزت تيمور - ليشتي تقدما كبيرا في بناء السلام، لكن السلام لا يزال هشا. وستُجرى انتخابات رئاسية وبرلمانية في العام المقبل، لأول مرة منذ استعادة الاستقلال. وعند استرجاع الذاكرة لأحداث عام ١٩٧٥، يذكّرنا التيموريون بأن تلك الانتخابات ستشكل اختبارا حاسما للدولة الديمقراطية الفتية في تيمور - ليشتي. ولقد خلصت بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أُرسلت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى أنه لكي تكون الانتخابات حرة ونزيهة تحتاج تيمور - ليشتي إلى مساعدة المجتمع الدولي وإلى وجود سياسي قوي له. وعملا بتوصيات هذه البعثة، يقوم مكتب الأمم المتحدة حاليا بتعيين ثلاثة مستشارين فنيين للمساعدة على وضع مشاريع لقوانين انتخابية والتخطيط لعمليات إدارة الانتخابات ووضع قواعد بيانات الناخبين. وأدعو أعضاء المجلس إلى الإطلاع على الرسالة التي بعثها للتو رئيس الوزراء ماري الكتيري إلى الأمين العام (S/2006/39، المرفق)، التي يطلب فيها إنشاء مكتب سياسي خاص. وإني أوصي بأن يدرس مجلس الأمن بعناية طلب الحكومة هذا، آخذا في الاعتبار الحالة السياسية والأمنية التي نشأت مؤخرا.

أخيرا، أود أن أشكر الرئيس زنانا غوسماو والزعماء الآخرين لتيمور - ليشتي على الحوار المشاورات الوثيقة التي يجرونها معنا بشأن بناء السلام وقدرات المؤسسات التيمورية، وهو ما كلفهم به مجلس الأمن. ولقد استطاعت الأمم المتحدة خلال السنوات الست الماضية أن تقوم بعمليات ناجحة لحفظ وبناء السلام في تيمور - ليشتي، والفضل في ذلك يعود لحد كبير إلى تصميم زعماء تيمور - ليشتي وشعبها على الاستفادة بحكمة من المساعدة التي يمكن أن تقدمها بعثات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد كي رالا زنانا غوسماو، رئيس تيمور - ليشتي، حتى يدلي ببيان.

الرئيس غوسماو (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي اليوم إلى التكلم أمام هذه الهيئة. وأرجو من أعضاء مجلس الأمن السماح لي بتقديم شكر خاص. فأود بالأصالة عن نفسي وباسم شعب تيمور - ليشتي أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولشعب تنزانيا، عن بالغ امتناننا للتأييد القوي الذي قدمتموه إلينا منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، حين وصل هناك السيد خوسيه راموس - اورتا، وزير خارجيتنا، لأول مرة في السعي إلى الحصول على مساعدة مجلس الأمن. ولقد قابله بترحيب شديد السيد سالم أحمد سالم وشمله برعايته. وأعرب عن بالغ امتناننا لرئيس تنزانيا الراحل السيد يوليوس نيريري،

مؤسس الدولة. وعندما كنت في الثمانينات لا أزال في جبال تيمور - ليشتي أقود جيش الثوار، القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور - ليشتي، تم إبلاغي بأن الرئيس نيريري قد أثار مسألة تقرير مصير تيمور - ليشتي خلال زيارته لإندونيسيا. ولا يمكن للكلمات أن تعرب عن المشاعر التي خالجتنا أو عن مدى ارتفاع معنوياتنا حين وصلتنا تلك الأنباء.

لتوفير الوقت، سيكون بياني نسخة موجزة من البيان الذي تم تعميمه في هذه القاعة. وسوف أتطرق فيه إلى ثلاث مسائل، وهي آرائي بشأن تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة التابعة لنا، والتطورات والتحديات الحالية، واحتياجاتنا المستمرة وتوقعاتنا من المجتمع الدولي.

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ قام السيد انيسيتو غوتيريس، رئيس تلك اللجنة، بتسليمي التقرير النهائي للجنة، وذلك عملا بالقاعدة التنظيمية ٢٠٠١/١٠ المتعلقة بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبصيغتها التي عدلها برلماننا الوطني. وامتثالا للقانون، وفي محاولة لتعجيل العملية، سلّمت التقرير إلى البرلمان الوطني في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد ذلك إلى الحكومة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تكرم الأمين العام باستقبالي. وفي تلك المناسبة قدمت إليه نسخة من تقرير اللجنة هذا.

وعندما خاطبت برلماننا الوطني في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قلت إنني عندما علمت بمضمون التقرير، استنتجت أنني والوزير راموس - اورتا كنا محقين في قولنا بأن العدالة الحقيقية للتيموريين الشرقيين هو اعتراف المجتمع الدولي بحق شعب تيمور - ليشتي في تقرير المصير والاستقلال. وهذا الفهم أمر حاسم في تحليلنا واستنتاجاتنا. لذلك إذا اعتبرنا أن الأعوام الـ ٢٤ السابقة كانت أعوام الظلم - وهو ظلم كان يتحمل المجتمع الدولي جزءا من وزره - فالإجراءات الجماعية التي اتخذتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ لتحرير شعبنا، وتتخذها لمساعدتنا منذ ذلك الحين، هي إذن إجراءات تهدف إلى التعويض وتحقيق عدالة أكبر.

ويمكن قراءة الاقتباس التالي من التقرير الذي سلّم إليّ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥:

”ترى لجنة المصالحة أنه لا يمكن تحقيق المصالحة الدائمة بدون إثبات الحقيقة وتحقيق العدالة وتقديم تعويضات إلى الضحايا“.

وقبل إنشاء لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، انخرط المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، في اجتماعات على الحدود شارك فيها الضحايا ومرتكبو الانتهاكات في مسعى لتشجيع الأشخاص التيموريين الذي فروا إلى تيمور الغربية على العودة إلى وطنهم. وكانت تلك الاجتماعات تهدف أيضا إلى تعزيز المصالحة الحقيقية بين الأشخاص، وتعني المصالحة الحقيقية الطريقة التي يقبل بها الأشخاص كل منهم الآخر بدون مشاعر الانتقام والكراهية.

ولسنا بحاجة إلى تقييم تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة فحسب من المنظور غير الكامل المتمثل في كشف الحقيقة في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. واعترف بأن ولاية اللجنة كانت عنصرا محوريا أفضى إلى جميع الأنشطة الأخرى. وجميعنا نعترف بالميزة التي حصلت عليها اللجنة في البحث عن الحقيقة. وأيضا، نعلم جميعا أن الحقيقة أمر حاسم للبحث عن تحقيق العدالة للضحايا.

ولكن المصالحة ظلت عملية قديمة لشعب تيمور - ليشتي. ونتيجة لجهودنا الرامية إلى تحقيق المصالحة، لم تحصل سوى حادثة واحدة تمثلت في القتل الانتقامي

للعناصر المشتبه بتورطها في احتلال بلدنا. ولئن كانت انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠١ مناسبة هامة للسلوك المدني من جانب مواطني تيمور – ليشتي، ولئن كانت انتخابات رئيس الجمهورية في نيسان/أبريل قد جرت في مناخ جدير بالثناء خال من العنف، فإنه ينبغي أن ينظر إلى هذه الانتخابات بوصفها انعكاسا للوعي الكبير لشعبنا بضرورة عدم السماح مرة أخرى أبدا بأي مجال في تيمور – ليشتي لأعمال العنف السياسي. ولهذا السبب نحن نعيش في بيئة من الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي.

ويمكن تصنيف التحقيقات التي أجرتها لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في مجموعتين رئيسيتين هما: البعد الدولي، المتعلق بطريقة تحديد المجتمع الدولي لمركزه في ما يتعلق بمسألة تيمور – ليشتي، والبعد الداخلي، الذي تصدى للأعمال التي ارتكبت ضد أبناء تيمور – ليشتي.

وبالنسبة للمسؤولية عن الأعمال ارتكبناها نحن التيموريين منذ ثمانينات القرن الماضي، فإننا نعترف بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان. وعلمنا بأن تقرير اللجنة سيعاني من عدم النزاهة والموضوعية ما لم يتم التصدي أيضا لحالات إساءة معاملة حقوق الإنسان التي ارتكبها التيموريون ضد التيموريين.

وبعض توصيات التقرير المتعلقة بتحقيق العدالة توصيات غامضة. فما هو، في نهاية المطاف، الهدف من العدالة؟ العدالة هي في معظم الأحيان اقتصاص – معاقبة الذين يتصرفون خارج نطاق سيادة القانون. والعدالة الجزائية موجودة في النظم القانونية لجميع البلدان، بيد أننا نعلم أن العدالة تحظى بعنصر للردع وأن معظم البلدان تدرج ذلك الجانب من العدالة في نظمها القانونية.

ويورد تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة أن ”انعدام العدالة ... يشكل عائقا أساسيا في عملية بناء مجتمع ديمقراطي“. وردي على ذلك هو: ”ليس بالضرورة“. ولا يمكن تجريد العدالة، وأقول إن بناء مجتمع ديمقراطي يتوقف بقدر كبير جدا على السياق الذي نطبق فيه ذلك المفهوم. وعمليتنا بالذات في بناء التسامح والمصالحة باعتبارهما أساس المشاركة الديمقراطية للأشخاص تطبق العدالة التصالحية.

والأمر الذي يقلقني أيضا هو توصيات التقرير المتعلقة بتقديم تعويضات إلى الضحايا وإجراء المزيد من المحاكمات. ويطلب التقرير إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والحكومات التي باعت الأسلحة لإندونيسيا ودعمت سياسة إندونيسيا، فضلا عن الحكومتين البرتغالية والإندونيسية، دفع تعويضات للضحايا.

وبالنسبة لمسؤوليات الذين مكنوا، خلال الأعوام الـ ٢٤ من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٩، عن طريق عدم الاكتراث أو العجز أو عن طريق المشاركة المباشرة من استمرار حالة الظلم لفترة طويلة، لا يسعني سوى أن أعرب عن أعمق امتناني على العمل الذي قامت به البلدان الواردة في تقرير اللجنة وعديدون آخرون من أجل تحريرنا ومن أجل بناء بلدنا. ولا توجد كلمات تكفي للإعراب عن امتنان شعبنا.

وتقترح توصيات الادعاء، من ناحية، إنشاء محكمة دولية، ومن ناحية أخرى، تجديد عقود القضاة الدوليين الذين عملوا في الأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة وتخصيص موارد لتعزيز إجراء التحقيق ومحاكمة جميع الجرائم التي ارتكبت بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٩. ولا تأخذ تلك التوصية في الحسبان حالة الفوضى السياسية والفوضى الاجتماعية التي يمكن أن تندلع بسهولة إذا قررنا أن نقدم الأشخاص إلى المحاكمة على جميع الجرائم التي ارتكبناها بأنفسنا منذ عام ١٩٧٥.

وأخيرا، يتناول تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة أيضا لجنة الحقيقة والصداقة، التي تعتبر نقيض العدالة الجزائية. وبينما يوجد العديد من اللجان الوطنية للحقيقة، لا توجد أبدا لجنة بدأها بَلدان بصورة مشتركة، ونشعر بالأسف لأن الأمم المتحدة لم تبد حتى الآن كثيرا من الاهتمام بتلك المبادرة الجديدة أو بمساندتها. وكان إنشاء لجنة الحقيقة والصداقة عملا قامت به الدولة. وتعمل دولة تيمور - ليشتي على أساس مبدأ أن قول الحقيقة يمثل طريقة لتحقيق العدالة، وهو يشكل، في ظل الظروف الحالية، أفضل نهج نحو التطور الديمقراطي لكلا البلدين - تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ونتصور أنه ليس من اليسير لأي احد أن يقبل الحقيقة. وبالتالي فإن قبول الحقيقة يمثل الاعتراف بالمسؤولية.

وفي طريقي إلى هنا، مررت على مقالة كتبها رئيس الأساقفة ديسموند توتو، حائز جائزة نوبل للسلام بشأن المسألة التي أتكلم عنها. ولفائدة الأعضاء، أرفقت مع بياني نسخة من تلك المقالة الحسنة التوقيت، المعنونة ”العدالة هي المصالحة“، ولكنني أود أن أتلو عليكم بعض الأجزاء البارزة التي تتناول حالتنا بقدر ما تستطيع أي مقالة أخرى.

> ”وفي حالتنا لم تتمكن حكومة الفصل العنصري أو حركة التحرير من دحر أي منهما الأخرى. ووصلنا إلى طريق مسدود. وعلاوة على ذلك، وفي حالة نورمبرغ، أمكن للمدعين العامين والقضاة حزم حقائبهم بعد المحاكمة ومغادرة ألمانيا إلى أوطانهم. ويتعين علينا أن نقيم في وطننا المشترك هذا، وأن نتعلم أن نعيش كل منا مع الآخر ... وكان من المحتمل لتلك المحاكمات أن تستمر إلى الأبد تقريبا، مخلفة الجروح الغائرة مفتوحة“.

ولئن كنا لا نتقاسم وطنا مشتركا مع إندونيسيا؛ فإننا نتشارك حدودا؛ ونتشارك التاريخ؛ ولدينا مواطنون من تيمور - ليشتي يعيشون ويعملون ويدرسون في إندونيسيا؛ وكلانا ديمقراطية ناشئة نكافح لنترك وراءنا أعواما من الصراع؛ ومصائرنا موحدة بعدة سبل. وتيمور - ليشتي ليست دولة منتصرة وإندونيسيا ليست دولة مهزومة.

وكان عليّ أن أسأل نفسي ما إذا كان في مصلحتنا الوطنية، التي لا بد أن تشتمل على الوئام الاجتماعي، أن نشرع في عملية يخبرني بعض الأصدقاء أنها ستجلب العدالة، وندع هذه العملية تستمر سنوات، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من تأجيل لعملية ترسيخ الديمقراطية الجاري الاضطلاع بها في تيمور - ليشتي وفي إندونيسيا، على التوالي. والجواب الذي توصلت إليه، بعد تشاور واسع النطاق مع الشعب، هو أن ذلك لن يكون من المصلحة الوطنية.

وقد تحدث كبير الأساقفة توتو طويلا في هذا الشأن، وأهم شيء أنه أشار إلى ضرورة اعتماد نموذج للعدالة الشافية واستحسان هذا النموذج على حد سواء. وقال في هذا الصدد:

> ”وإذن فقد كان من لطف القدر أن اختار بلدي هذه الطريقة ليمضي على الطريق الذي سنته لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة، ويمنح العفو الشامل في مقابل الحقيقة. واستند ذلك في نهاية المطاف إلى مبدئي العدالة الشافية والأوبونتو .... وهو يولي أهمية كبيرة للتعافي .... فالعدالة القائمة على الانتقام كثيرا ما تتجاهل الضحية، وعادة ما يكون النظام خاليا من الحس الشخصي ومتسما بالبرودة. أما العدالة الشافية فتتسم بالتفاؤل“.

ونحن أيضا متفائلون، ومن المهم أن نتبع نحن أيضا طريق العدالة الشافية، تمشيا مع احتياجاتنا.

وأخيرا، ما الدرس الفعلي الذي ينبغي استقاؤه من هذا التقرير؟

هناك كثير من التوصيات القيمة الجديرة بأن يدرسها المجتمع التيموري، وخاصة القوى السياسية في دولتنا، دراسة متعمقة. والالتزام الذي ينبغي أن نقطعه جميعا هو ألا نسمح، تحت أي ظرف من الظروف، بتكرار العنف السياسي في وطننا الحبيب.

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى التطورات الراهنة في تيمور - ليشتي والتطرق إلى الإنجازات والتحديات.

بينما نقترب من انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، اسمحوا لي بالإعراب في هذا المنتدى عن امتنان شعب تيمور - ليشتي الجماعي الصادق للمجلس وللدور الحاسم الذي أدته هذه الهيئة في تاريخ بلدنا القريب. ورغم أنه قد يبدو لنا أحيانا أن أيام العنف والتدمير العبثيين القاتمة في عام ١٩٩٩ قد أصبحت شيئا من الماضي، فلعلنا لا ننسى أنه لم ينقض غير سنوات معدودة على حدوث كل ذلك.

ومع ذلك فقد حدث الكثير وتغير الكثير إلى الأحسن في أثناء هذه الفترة القصيرة، لدرجة أن شعبنا، رغم أن الكثيرين من أبنائه ما زالوا يحاولون تجاوز معاناتهم الشخصية، سعيد بأننا في سلام مع أنفسنا ومع جيراننا وبأننا نعيش في بلد حر وديمقراطي. ولم نكن لنحقق هذا بدون مساعدة المجلس المطردة والسخية.

لقد أحرزت دولتنا تقدما قويا في خلال الفترة الزمنية القصيرة التي انقضت منذ انتقال السيادة في أيار/مايو ٢٠٠٢، وذلك بالبناء على المؤسسات المثيرة للإعجاب التي خلفتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية رغم بساطة تلك المؤسسات وهشاشتها.

ويقدم تقرير الأمين العام لمحة عامة عن المنجزات التي تحققت والتحديات التي ما زال بلدي يواجهها. وعلاوة على تقييم الأمين العام الإيجابي للحالة في بلدي، قد يرى أعضاء المجلس قراءة تقرير آخر إيجابي صدر مؤخرا، هو تقرير البنك الدولي.

وبصفتي رئيس دولة، أدرك كل الإدراك الانتقادات الموجهة إلى قواتنا الأمنية، أي الشرطة الوطنية. ويكفي أن ينصت المرء مباشرة إلى من يتعرضون للإساءات أو أن يقرأ التقارير في وسائل إعلامنا ليخلص إلى أنه قد حدثت انتهاكات كثيرة للغاية وغير مقبولة لقوانيننا نحن وللالتزامات الدولية.

بيد أني أرى أيضا أنه قد حدث تحسن ملحوظ في سلوك قوة الشرطة لدينا بوجه عام، مقارنة بالحالة التي كان سائدة منذ عامين فحسب. ونشعر بالامتنان الشديد للبلدان التي أسهمت إسهاما ذا شأن في تطوير قوة الشرطة لدينا.

ومن دواعي الأسف أن عيوبنا وأوجه قصورنا لا تقتصر على مجال واحد دون غيره. وندرك عيوبنا في قطاع العدالة، وهي كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، في وقت سابق، نتيجة للنقص المفرط في القضاة المدربين والمدعين العامين ومحامي الدفاع العام وكتبة المحاكم. ورغم أن الحالة قد تحسنت بعض الشيء مع توظيف عدد من القانونيين الأجانب الأكفاء، فالواقع أن تيمور - ليشتي ستظل لفترة طويلة قادمة بحاجة إلى المساعدة الدولية في هذا القطاع إذا أردنا أن نقدم لشعبنا القضاء المستقل والمتسم بالمقدرة المهنية الذي يعد أساسيا لعمليتنا الديمقراطية.

وما زالت علاقاتنا مع أقرب جارتين لنا آخذة في التطور على أساس سليم. وقد بلغت علاقتنا مع إندونيسيا ذروتها في العام الماضي، حين زار الرئيس سوزيلو بامبانغ يودهويونو بلدنا. وبرغم مجموعة من الأحداث المتعلقة بتكرار عمليات التوغل في أراضينا، في إقليم أوكوسي في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، من جانب عناصر مدنية قامت بتدمير الممتلكات الخاصة ومخفر للشرطة، فإن الحالة هادئة بصفة عامة.

ووقع حادث في ٦ كانون الثاني/يناير، إذ دخل أراضينا ثلاثة أشخاص من المقيمين في تيمور الغربية صدرت بحقهم أحكام. وفي الاشتباك الذي تلا ذلك قتل الثلاثة بإطلاق النار عليهم. ويجب أن ننتظر نتائج التحقيق الذي ستقوم به لجنة تحقيق مشتركة متفق عليها من الجانبين، قبل أن نتيقن من ملابسات الحادث. ورغم ذلك فأي فقدان للأرواح أمر يؤسف له، بغضّ النظر عن الوقائع التي يسفر عنها التحقيق.

واتخذنا خطوة هامة أخرى مع جارتنا الأخرى، استراليا. ففي ١٢ كانون الثاني/يناير وقع وزيرا الخارجية اتفاقا ينص على اقتسام موارد النفط والغاز مناصفة في منطقة الشروق الكبرى، وهي من أغنى المناطق في منطقة آسيا والمحيط الهادئ برمتها، وعلى وقف طوعي لتحديد خط حدودنا البحري، دون أن يؤثر ذلك على مطالبنا السيادية.

وفي أثناء هذا العام، سوف نشهد تكثيفا للأنشطة السياسية في تيمور - ليشتي ونحن نقترب من الانتخابات العامة للبرلمان الوطني والرئاسة في عام ٢٠٠٧. وبصفتي رئيسا للدولة، من واجبي بموجب الدستور أن أحدد مواعيد الانتخابات.

وفي هذا الصدد، وجدت فائدة كبرى في تقرير بعثة التقييم التي أوفدتها شعبة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وزارت تيمور - ليشتي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لتقييم احتياجاتنا المتعلقة بالعملية الانتخابية.

وفي ضوء هذه الخلفية، من واجبي أن أناشد المجتمع الدولي الاستمرار في مد يد المساعدة لنا للوفاء ببعض ما تشتد إليه حاجتنا. وقد كتب رئيس الوزراء ماري ألكاتيري إلى الأمين العام يبلغه باحتياجاتنا وبطلبنا المساعدة. وبعث بتلك الرسالة أيضا إلى رئيس مجلس الأمن.

ومع أننا نوافق على أن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ينبغي أن ينتهي، ويجب أن أضيف إلى ذلك أن إنهاء وجود الأمم المتحدة في بلدنا ينبغي أن يكون له وقع كبير، أقترح أن ينظر مجلس الأمن في إنشاء مكتب سياسي خاص في تيمور - ليشتي له المكونات التالية، كما جاء في طلب رئيس الوزراء.

أولا، هناك حاجة إلى مساعدة انتخابية لتقديم الدعم التقني والسوقي إلى الحكومة.

ثانيا، هناك حاجة إلى مستشارين مدنيين. وكما هو معلوم لدى الأعضاء، فإنه لئن حققنا تقدما مستمرا خلال ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، ما زالت هناك مجالات حاسمة في حاجة إلى مساعدة مضمونة وثابتة، وخاصة في قطاعي العدالة والمالية.

ثالثا، ما زالت تيمور - ليشتي بحاجة إلى المساعدة في تدريب الشرطة. ومع أن لدينا برنامجا ممتازا للمساعدة الثنائية تموله أستراليا والمملكة المتحدة، فإننا نؤمن بأهمية المحافظة على قدر من مشاركة الأمم المتحدة في تدريب الشرطة.

وأخيرا، نظرا للانتخابات المقبلة المزمع عقدها في عام ٢٠٠٧، وفي ضوء الحاجة إلى ضمان حوار معزز وتعاون بين عناصر الأمن في تيمور - ليشتي وإندونيسيا لمنع حدوث التوتر والصراع على طول خط الحدود، فإننا نعتقد أن نشر بين ١٥ و ٢٠ من أفراد الاتصال العسكريين كجزء من المكتب السياسي الخاص سيكون أمرا حاسم الأهمية.

وفي هذه الأثناء، نقوم بالإعداد لإقامة مناسبة احتفالية في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ لتوديع الأمم المتحدة ولنشكرها حينما تصل ولاية بعثة الأمم المتحدة الحالية إلى نهايتها، وذلك بعد ما يناهز ست سنوات من عمل المنظمة. ونأمل أن يشرفنا أعضاء المجلس بحضورهم تلك المناسبة.

وأخيرا وليس آخرا، ونظرا لأن هذه هي المرة الأخيرة التي أخاطب بها هذه الهيئة الموقرة بصفتي الحالية قبل الانتهاء الرسمي لبعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام ولبناء السلام في بلدي، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عضو في الأمم المتحدة على أداء دور في توطيد السلام وضمان التقدم في بلدي. وأود أن أشكر جميع البلدان التي تبرعت بالقوات للقوة الدولية، في تيمور الشرقية، وخصوصا أستراليا على قيادتها الحاسمة في عام ١٩٩٩، التي مكنت قوات تحقيق السلام من المرابطة في بلدنا.

وأود في هذه المناسبة أن أحيي ذكرى صديقنا العزيز الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، ذلك الإنسان النادر المثال، وأحد أفضل من خدموا الأمم المتحدة ومثلها العليا. كما أود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى سلفه السيد إيان مارتن، رئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي مهدت السبيل لكل ما أعقبها من تطورات. وأود أيضا أن أشيد بالسيد كماليش شارما، رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، ولصديقنا، السيد سوكيهيرو هسيغاوا، رئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، الذي خدم في بلدنا منذ عام ٢٠٠٢، وأظهر من الطاقات والتفاني في مهمته ما يثير الإعجاب. وأود أن أقول له: شكرا جزيلا.

ومن خلال جميع هؤلاء، أود أن أشيد بكل موظفيهم وبقوات حفظ السلام، وقوات الشرطة، والموظفين المدنيين، ومتطوعي الأمم المتحدة ذوي العدد الكبير من الجنسيات وقيادتهم. إننا ندين بالكثير لهم جميعا.

قد لا نملك الكثير من الفضائل، ولكننا نتمتع بميزة واحدة قد تغطي على أي نقص وهي شعورنا العميق بالعرفان لكل من فعل خيرا من أجلنا. وقد تعلمنا الكثير منهم جميعا خلال السراء والضراء، وآمل أنهم تعلموا شيئا عنا: شيئا صالحا، وشيئا طالحا، وكلاهما جزء مما تقدمه لنا الحياة من تجربة تعلم رائعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية على الكلمات الطيبة التي وجّهها إلى بلدي، وبصفة خاصة، إلى رئيسنا الراحل نيريري، مؤسس الأمة التنزانية، وإلى زميلي وابن وطني السفير سليم أحمد سليم، الذي ترأس هذا المجلس قبل ٣٠ عاما، أي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، وبعد شهر واحد من استقباله لوزير خارجية تيمور الشرقية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥.

السيد تاشي – مينسون (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أرحب برئيس تيمور – ليشتي، صاحب الفخامة السيد زانانا غوسماو. ونحن نتقدم إليه بمشاعر الامتنان العميق على مخاطبة المجلس. ونتقدم بالشكر أيضا إلى الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن وفدي يشعر بالإعجاب إزاء ما تحقق من إعادة البناء الوطني في تيمور – ليشتي منذ انتخاب الرئيس في عام ٢٠٠٢. وتيمور – ليشتي بلد كان قد خسر، وفقا للتقديرات، بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ١٨٠ شخص خلال الصراع الداخلي الشرس الذي امتد من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٩. ومن رماد ذلك الصراع نبتت دولة جديدة بحكومة مسؤولة بدأت، بالشراكة مع المجتمع الدولي، ببناء مؤسسات الدولة تدريجيا من الصعيد المحلي إلى الصعيد الوطني. ويجري تعزيز القانون الجنائي والإجراءات المدنية من خلال اعتماد تشريعات جديدة. ويتم تنفيذ مختلف البرامج الخاصة ببناء القدرات لتنشيط عمل المكاتب والمؤسسات الحكومية في مجالات الحكم وحقوق الإنسان. كما تجري إعادة بناء خدمات الشرطة. ومن الضروري أن تستمر الإصلاحات المؤسسية وبرامج التحديث هذه.

إن حالة الهدوء والاستقرار الراهنة هي دلالة على فعالية الشراكة القائمة. وما يحدث في تيمور – ليشتي هو مثال مشرق لما يمكن تحقيقه من خلال بناء السلام بعد انتهاء

الصراع. وفي ذلك الصدد، نود التوصية بزيادة المساعدات المقدمة إلى القطاعين القضائي والتشريعي نظرا للدور الحاسم الذي يتعين على المؤسسات في هذين المجالين أن تؤديه في توطيد الاستقرار والحكم الرشيد وسيادة القانون. وبالمثل، فإننا نؤيد توصية الأمين العام الواردة في تقريره (S/2006/24) المتعلقة بطلب دعم المجتمع الدولي للانتخابات العامة التي ستجري في عام ٢٠٠٧، والتي ستكون معلما هاما في توطيد نظام الحكم الديمقراطي.

وحقيقة أن تيمور - ليشتي قد تبوأت مكانها المناسب فيها مجتمع الأمم لا يعود الفضل فيها إلى تصميم حكومة وشعب البلد فحسب، بل أيضا إلى جهود مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ومجتمع المانحين، بما في ذلك المؤسسات المالية. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن استمرار التواجد والدعم الدولي ضروري للمحافظة على عملية البناء الوطني. ولذلك، فإننا نؤيد طلب حكومة تيمور - ليشتي بأن تنظر الأمم المتحدة في إنشاء مكتب سياسي بغية مواصلة العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد إنجاز ولايته.

وبينما نلاحظ الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل المسألة الحساسة التي تواجه ليس حكومة وشعب تيمور - ليشتي فحسب، بل تواجه المجتمع الدولي أيضا، ألا وهي تقرير لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة. إن وفدي يدين العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولكننا نشعر أنه من خلال السعي لتحقيق العدالة، ينبغي تشجيع حكومة تيمور - ليشتي وحكومة إندونيسيا على أن تنخرطا في حوار بناء بغية إيجاد السبيل للمضي قدما بشأن هذه المسألة.

السيد فابورغ - أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكهيرو هسيغاوا، على إحاطته الإعلامية، وأن أتقدم بالشكر إلى الرئيس غوسماو على بيانه الهام وعلى حضوره معنا اليوم.

وتؤيد الدانمرك تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد تحسنت الحالة في تيمور - ليشتي كثيرا خلال السنوات الماضية. ولا تزال الحالة الأمنية عموما هادئة ومستقرة. وأجريت الانتخابات المحلية مؤخرا في مناخ سلمي وبنسبة مشاركة عالية في التصويت. وتحسنت قدرة المؤسسات الحكومية وقوات الأمن التيمورية. وعلاوة على ذلك، تم التحضير للانتقال السهل من بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى إطار عمل للتنمية المستدامة. وستكون الخطوة الكبيرة الأخرى إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

غير أن الحالة في تيمور - ليشتي، هذه الديمقراطية الوليدة، لا تزال هشة، ولا يزال البلد يعتمد على الدعم الدولي. ونتيجة لذلك أيدنا طلب تيمور - ليشتي لاستمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة - ولو أن هذا الوجود ينبغي أن يكون صغيرا، لتمكين التيموريين من تولي القيادة.

ونحن نرحب بتقديم الرئيس غوسماو تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة إلى الأمين يوم الجمعة الماضي. ونأمل أن ينشر التقرير رسميا عما قريب لمساعدة التيموريين على الاطلاع بوضوح على ماضيهم. فإن جروح الماضي لن تبرأ تماما حتى يُكشف عن الحقيقة وجميع المسؤولين عن الفظائع الماضية ويقدموا إلى العدالة. ويجب ألا يكون الإفلات من العقاب خيارا. وفي هذا الصدد، تشعر الدانمرك بالقلق إزاء الأحكام المتعلقة بالعفو العام الواردة في النظام الأساسي للجنة الثنائية للمصالحة والصداقة. وعلاوة على ذلك، يجب حماية سلامة وأمن الضحايا والشهود الذين شهدوا في الماضي في جميع الأوقات.

ونحـن نتطلـع إلى تقريـر الأمـين العـام عـن مـسألة المصالحة والعدالة، وإلى أخذه في الحسبان تقرير لجنة الخبراء، فـضلا عـن الآراء الـتي أعربـت عنـها إندونيـسيا وتيمـور - ليـشتي. وينبغـي للتقريـر أيـضا أن يـستفيد مـن تقريـر لجنـة الاستقبال والحقيقـة والمصالحة ويمكـن أن يـوفر إرشـادا مفيـدا للمجلـس لفتـرة مـا بعـد مكتـب الأمـم المتحـدة في تيمـور - ليشتي.

ختامـا، نحـن نرحـب بـالتوقيع علـى الاتفـاق المتعلـق بـالنفط والغـاز في ١٢ كـانون الثـاني/ينـاير بـين أسـتراليا وتيمور - ليشتي، الـذي مـن شـأنه أن يقـدم دعمـا ماليـا قويـا للجهـود الإنمائيـة في تيمـور - ليـشتي. والـشعب التيمـوري، نظـرا لماضيه المؤلم، يستحق قطعـا ثمـار التنميـة والديمقراطيـة، ونحن نتمنى للرئيس غوسمـاو والـشعب التيمـوري كـل النجـاح في مواصلة الدفع بالبلد إلى الأمام.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أولا، وقبـل كـل شـيء، أن أرحـب في المجلس بـرئيس تيمـور الـشرقية، الـسيد زانانـا غوسمـاو، ووزيـر خارجيـة ذلـك البلـد خوسيه رامـوس - هورتـا. ونحـن أن نـشكر الـرئيس غوسمـاو علـى إحاطتـه الإعلاميـة الهامـة، الـتي استمعنـا إليهـا بعنايـة. ونؤكـد لـه أن الأرجنتين تأخـذ في الحسبان موقـف حكومتـه خـلال المفاوضـات المقبلـة بـشأن الأمـور المتـصلة ببلـده وفي مجلـس الأمـن، وخاصـة فيمـا يتعلـق بإنـشاء مكتـب سياسـي للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وأود أيـضا أن أشـكر الممثـل الخـاص للأمـين العـام، الـسيد سوكيـهيـرو هاسـيغاوا، علـى عرضـه أحـدث تقـارير الأمين العام بشأن الموضوع. ونود أن نشيد بالـسيد هاسيغاوا وكـل فريـق بعثـة الأمـم المتحـدة في تيمـور - ليـشتي علـى عملهم. ونرحب بمواصلة مكتـب الأمـم المتحدة في تيمـور - ليشتي تقديم المساعدة على تعزيز المؤسسات التيموريـة وعلـى نقل الخبرة بغية تنمية القـدرة المحلية في مجالات الإدارة العامـة والعدالة وحقوق الإنسان وأعمال الشرطة والأمور الأخـرى. ونحن نرى أن ذلـك التقـدم مـن شـأنه أن يـساعد علـى ضـمان الانتقـال الـسلس إلى إطـار عمـل للمـساعدة مـن أجـل التنميـة المستدامة في تيمور - ليشتي.

وعلى الرغم مـن كـل التقـدم الـذي أحـرز، ينبغـي أن نلاحظ أن تيمور - ليشتي لا تزال تحتـاج إلى المساعدة. فهـي لا تزال بلدا فقيرا، ولا يـزال هنـاك عـدد مـن المجالات ستظل تحتـاج فيهـا إلى المـساعدة الدوليـة فيمـا بعـد عـام ٢٠٠٦. وبـالرغم مـن أنـه تم تحديـد بعـض الوكـالات الدوليـة والمـانحين الثنائيين لتوفير الدعـم في تلك المجالات، فإن الأمين العـام يـشير في تقريـــره (A/2006/24)، إلى أن بعـــض الجوانـــب لم تـــتم تغطيتها. ويعتقد بلدي أنه يتعين علينا أن نبقـي كـل الخيـارات مفتوحـة حـتى أيـار/مـايو، لأننـا إن لم نـستطع تحديـد مـانحين ثنـائيين أو متعـددي الأطـراف لمساعدة تيمـور - ليـشتي، فإنـه سيتعين على الأمم المتحدة أن تفعل ذلك مباشرة.

ومسألة المساعدة الدولية لإجراء الانتخابـات البرلمانيـة والرئاسية في عام ٢٠٠٧ مسألة هامـة أيـضا في ذلـك الـصدد. وفي هـذا الـشأن نحـيط علمـا بالرسـالة الموجهـة مـن رئـيس الوزراء الكاتيري فيمـا يتعلـق بإنـشاء مكتـب سياسـي خـاص. ووفدي يؤيـد ذلـك مـن حيـث المبـدأ. ونأمـل أن يقـدم الأمـين العـام في تقريـره المقبـل مقترحـات محـددة لولايـة هـذا المكتـب وتشكيله.

ونحن نرحب بحقيقة أن العلاقات بين تيمور - ليـشتي وإندونيـسيا ظلـت تتحـسن وأن الطـرفين أحـرزا تقـدما في ترسيم الحدود البرية. ونأمل أن يتواصل التقدم في ذلـك المجال وأن يبرم اتفاق لإدارة الحدود في أقرب وقت ممكن.

ونرحـب أيـضا بـالتوقيع علـى اتفـاق بـين تيمـور - ليـشتي وأسـتراليا فيمـا يتعلـق بتقاسـم المـوارد مـن بحـر تيمـور. ونأمل أن ينفذ لمنفعة أهل تيمور.

أخيرا، نود أن نشدد على أننا، كما هو معروف جيدا، نولي أهمية كبيرة لمسائل حقوق الإنسان. وقد أحال الرئيس غوسماو إلى الأمين العام تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، الذي يتعلق بالانتهاكات التي حدثت بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩. ونود أن نعرف أي نوع من الإجراء يتوقع اتخاذه استجابة لاستنتاجات وتوصيات التقرير وما إذا كانت هناك مجالات يمكن أن تساعد فيها الأمم المتحدة. ونحيط علما أيضا بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة التي أنشأها تيمور – ليشتي وإندونيسيا، ونأمل أن تبذل أقصى الجهود في ذلك الصدد لإثبات الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى تلقي تقرير من الأمين العام قريبا لنتمكن من النظر في إيجاد سبل ووسائل عملية لإقامة العدالة تأخذ في الحسبان على النحو الواجب حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأعضاء أسرهم.

السيد دلغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تعازينا لشعب وحكومة غواتيمالا، على أثر ما ورد في التقرير الذي تلقيناه صباح اليوم، بشأن موت حفظة السلام الغواتيماليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك الحدث المأساوي يؤكد من جديد ضرورة مساعدة البلدان على حل الصراعات في تلك المنطقة وغيرها من الأماكن. ويجب أن نولي اهتماما دائما لسلامة وأمن جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ويرحب وفد الاتحاد الروسي بمشاركة رئيس ووزير خارجية تيمور – ليشتي في جلسة المجلس هذه. وقد سررنا لسماع البيان الذي أدلى به الرئيس زانانا غوسماو. ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد هاسيغاوا، على عرضه التقرير المرحلي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي. ونشكره على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن التطورات في البلد.

وروسيا ترحب بالتقدم المطرد المحرز على طريق بناء الدولة في تيمور – ليشتي. ونحن سعداء بنجاح عقد انتخابات محلية، وتوطيد الإطار التشريعي في ذلك البلد وتعزيز المهارات الاحترافية لأعضاء خدمات إنفاذ القانون. كما نرحب بالاهتمام الذي تكرسه تيمور – ليشتي لحل المشاكل التي لا تزال قائمة ذلك المجال. ومع ذلك، فإننا ندرك أن قدرات أجهزة الدولة لم تبلغ القوة الكافية بعد وأن البلد ما زال يعتمد على الغير إلى حد ما في ذلك الصدد. ولا تزال تيمور – ليشتي تحتاج إلى مساعدة دولية فعالة لتوفير الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة؛ وتلك النقطة قد شدد عليها السيد غوسماو اليوم.

إننا ننظر بعين الرضا إلى تطور التعاون بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا وأستراليا، ونرحب بالتقدم المحرز في تسوية مسألة ترسيم الحدود بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا. ونلاحظ الاهتمام الكبير باللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة. ونأمل أن توفق تلك اللجنة في الاضطلاع بمهامها وأن تساعد على زيادة تعزيز العلاقات بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي، بما في ذلك في مجال تسوية المسائل المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور – ليشتي.

ونرى أن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي ذات أهمية، ونثني على موظفي المكتب لما يبذلونه من جهد. ونحن على ثقة من أنه بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦، ستكون ولاية المكتب قد تمت بالكامل. ولكن، في ضوء الحاجة إلى ضمان التنظيم الناجح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٧، فإن الوفد الروسي سيكون مستعداً للاشتراك في مناقشة بناءة في مجلس الأمن بشأن السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تقدم للتيموريين الدعم الملائم بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في ٢٠ أيار/مايو من هذا العام.

وقد أحطنا علماً مع الاهتمام بالرغبات التي أعرب عنها رئيس تيمور - ليشتي هنا في القاعة هذه.

السيد النصر (قطر): في البداية، أغتنم هذه الفرصة لأحيي وأرحب بفخامة السيد زانانا غوسماو، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، الذي يحضر معنا في هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر السيد هاسيغاوا، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، على الإحاطة الإعلامية الهامة التي وافانا بها.

وأود أن أشكر معالي الأمين العام على تقريره المرحلي الوافي عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عن الفترة من ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/24). وأود أيضاً أن أهنئ دولة تيمور - ليشتي، شعباً وحكومة، على ما أُحرز من تقدم في مجالات تحقيق السلام والاستقرار والجهود المتفانية التي تُبذل نحو توطيد أسس الديمقراطية وتعزيز بناء مؤسسات الدولة، بما في ذلك تحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان. كما أود أن أهنئ دولة تيمور - ليشتي وجارتها إندونيسيا على العمل الجاد لتطبيع علاقات الأخوة، من خلال الاتصالات المتميزة وإظهار النوايا الحسنة بينهما. وإننا نشيد بقرارهما الشجاع بإنشاء لجنة الحقيقة والصداقة، واتفاقهما المتعلق بالحدود البرية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، واحتفالهما في قرية موتاعين الحدودية بوضع أول علامة حدودية على طول حدودهما البرية المشتركة. ونرجو أن تتواصل الجهود صوب تسوية ترسيم ٩٦ في المائة من الحدود البرية المتفق عليها في الاتفاق المؤقت والوارد ذكره في الاتفاقية الموقعة بين وزيري خارجية البلدين في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مما هيأ لأن تظل الحالة العامة هادئة، ما عدا بعض الحوادث القليلة المتفرقة والتي لا تكاد تخلو منها الحدود المشتركة بين كثير من الدول الأخرى.

ونلاحظ مع التقدير الإجراءات السريعة التي اتخذتها الشرطة الوطنية إثر توغل إحدى الميليشيات وقيامها بعدد من الاعتقالات، مما أسهم في طمأنة المواطنين المقيمين بالقرب من الحدود.

إننا إذ نشيد بالتقدم في المجالات المختلفة الذي ما فتئت تحرزه تيمور - ليشتي، لا يفوتنا أن نشيد بقرارات مجلس الأمن الداعمة لجهود تلك الدولة، وخاصة قراره ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، الخاص بإنشاء بعثة الأمم المتحدة السياسية، أي مكتب الأمم المتحدة، بولاية واضحة ومكنة لفترة عام واحد تنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. ونود في هذا السياق أن نذكر أنه لا غنى لدولة تيمور - ليشتي عن وجود ثابت على مستوى عالٍ للأمم المتحدة، وأن يتم تحول سلس بهذا المكتب ليصبح إطاراً لتقديم المساعدة الإنمائية لدولة تيمور - ليشتي، بما يدعم جهودها التنموية وتقديم المساعدة لها في وضع السياسات العامة وتنسيق المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة، خاصة في مجال احتياجاتها الحيوية المتعلقة بتطوير القدرة المؤسسية للدولة، وتطوير عملية التفاعل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجالات التعليم والصحة وتنمية الموارد البشرية.

ونلاحظ مع التقدير أن الانتخابات المحلية جرت عموماً في جو من الهدوء والنظام، وشاركت فيها الأحزاب السياسية بمرشحين عنها، مما يوطد أسس الديمقراطية في البلاد. كما نلاحظ باهتمام أنه من المتوقع أن تعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في تيمور - ليشتي بحلول عام ٢٠٠٧، وأن الدولة تتطلع لمساعدات فعالة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مما يؤكد على الاقتناع التام لدى دولة تيمور - ليشتي وحرصها على ترسيخ أسس الديمقراطية والحكم الرشيد، ويعزز من حكم القانون والشفافية والمساءلة. ونرجو أن تتمكن الأمم المتحدة ومنظماتها، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والوكالات المتخصصة والمجتمع الدولي من دعم جهود تيمور - ليشتي في هذا الخصوص وتقديم المساعدات المالية والبشرية والسوقية لها.

وبما أن هذه الانتخابات تشكل أول انتخابات رئاسية وبرلمانية منذ إعلان استقلال تيمور - ليشتي، وأن بعثة الأمم المتحدة جرى تخفيضها لتصبح بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة، نرجو أن يكون هناك اهتمام خاص حتى تجري الانتخابات بكفاءة وفعالية وعدالة.

وأخيراً، لا بد من الإشادة بالحكمة التي تحلت بها كل من تيمور - ليشتي وإندونيسيا واتفاقهما على قيام لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، التي استمر عملها زهاء الخمس سنوات، وقدمت تقريرها الوافي الذي يشكل معلماً هاماً في السعي لتقصي الحقائق والمصالحة في تيمور - ليشتي إلى الرئيس غوسماو، الذي قدمه بدوره إلى البرلمان الوطني في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وإلى رئيس الوزراء الكتيري.

إن دولة قطر تشعر بالسعادة لأنه جرى تقديم ذلك التقرير رسمياً إلى البرلمان التيموري، ومن ثم إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وإننا نتفق مع معالي الأمين العام في أن ذلك التقرير يشكل معلماً هاماً في البحث عن الحقيقة والتصالح، وكجزء من عملية التصالح هذه، فإن كشف الحقائق يكتسي أهمية كبيرة.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكر السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، على إحاطته الإعلامية الوافية. وأشارك أعضاء المجلس الآخرين الترحيب بفخامة السيد زانانا غوسماو، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، في هذه الجلسة.

وتقيِّم سلوفاكيا تقييما كبيرا إسهام الرئيس غوسماو الشخصي في عملية إعادة البناء والمصالحة ومداواة الجراح لتيمور - ليشتي بعد أن عانت أمته بعض أقسى الفظائع في الأزمنة الحديثة. ويمكنني أن أطمئنه على التزامنا المستمر بنجاح انتقال تيمور - ليشتي وتأييدنا المستمر لهذا الانتقال.

ونشاطر تقييم الحالة والملاحظات الواردة في التقرير المرحلي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (S/2006/24). وفي هذا الصدد يسرنا أن نلاحظ أن تيمور - ليشتي تحقق منجزات مطردة وملموسة في التعمير وبناء الدولة.

وعلى الرغم من التقدم اللافت للنظر في إنشاء مؤسسات ديمقراطية لا تزال تحديات ومهام ضخمة قائمة وهي بحاجة إلى تناولها ابتغاء مساعدة البلد في انتعاشه من الصراع وفي تطوير قدراته على تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وخلال السنوات الثلاث الماضية أثبتت حكومة تيمور - ليشتي أنها قادرة على أن تتولى بنفسها حل مشاكل الانتقال وعلى تولي المسؤولية عن ذلك الحل. بيد أن الافتقار إلى الموارد الإنسانية والمالية، وأيضا عدم كفاية البنية الأساسية والقدرات الإدارية في هذه المرحلة يتطلبان استمرار انخراط المجتمع الدولي ومساعدته. وفي ذلك السياق فإننا نثني على مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على أنشطته في دعم تطوير مؤسسات الدولة الحيوية في تيمور - ليشتي، بما في ذلك الشرطة والسلطة القضائية.

ومما لا شك فيه أن المُعْلَم الرئيسي على طريق الانتقال سيكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٧. نعتقد أن إنشاء إطار قانوني قوي يحكم الانتخابات سيؤدي دورا حاسما في توفير ملعب ممهّد للجميع وفي ضمان نتيجة شفافة وموثوق بها. إننا نؤيد توصية الأمين العام باستبقاء حضور سياسي دولي في تيمور - ليشتي حتى نهاية العملية الانتخابية لتوفر على نحو أفضل كل المبادئ التوجيهية والدعم اللازمين للإعداد للانتخابات ولتحقيق نتيجة ناجحة لها. وفي هذا الصدد نعتقد أن الاقتراح المقدم من رئيس تيمور - ليشتي، الموضح بالتفصيل في رسالة رئيس وزراء تيمور - ليشتي الموجهة إلى الأمين العام (S/2006/39)، بإنشاء مكتب سياسي خاص

أصغر تابع للأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٦، يستحق مزيدا من النظر الجاد.

والحوادث التي حدثت مؤخرا على الحدود مع إندونيسيا تؤكد على ضرورة تناول مسألتي التدريب الصحيح لشرطة الحدود ووضع اللمسات الأخيرة على عملية ترسيم الحدود. إننا نحث تيمور - ليشتي وإندونيسيا كلتيهما على مواصلة وضع التدابير لتعزيز الثقة في المنطقة الحدودية. وفي هذا الصدد نرحب بإقامة اتصالات بين وحدة خفر الحدود في تيمور - ليشتي ونظيرتها الإندونيسية.

ونرحب بجهود حكومتي تيمور - ليشتي وإندونيسيا لإقامة علاقات حسن الجوار بين بلديهما ولإرساء الاستقرار وخلق الثقة عن طريق عملية للمصالحة. ونرحب بإنشاء لجنة ثنائية لتقصي الحقيقة والصداقة، تحاول تحقيق المصالحة وتحديد السبل للتغلب على عبء الماضي.

وفي نفس الوقت يجب ألا تعني المصالحة على أي نحو من الأنحاء أن يفلت من العقاب الذين اقترفوا أشد جرائم الاغتصاب والقتل خطورة. ونرى أن المجتمع الدولي، بإغضائه عن آثام الماضي في هذا المجال، يضع سابقة خطيرة جدا. ومن شأن ذلك أيضا أن يرسل الرسالة الخاطئة إلى الذين يضعون الخطط لاقتراف الفظائع أو يقترفونها في أجزاء أخرى من العالم. يجب علينا أن نكسر حلقة الإفلات من العقاب وأن نحاكم المقترفين. إن وحدة الجنايات الخطيرة السابقة التي سبق أن كانت تابعة للأمم المتحدة ولجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة وثّقتا الآلاف من حالات التعذيب والاغتصاب وتنفيذ الإعدام التي يجب إجراء التحقيق التام فيها والمقاضاة على النحو الواجب لمقترفيها.

وختاما أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، والأفراد العاملين في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ونحن نثني ثناء قويا على التزامهم وعلى التقدم المحرز في تنفيذ المهام الرئيسية التي أناطها بها مجلس الأمن. ونحن على اقتناع بدنو الوقت الذي فيه ستخرج مسألة تيمور - ليشتي من جدول أعمال مجلس الأمن وستنقل، بوصفها حالة ناجحة لحل الصراع، بدلا من أن تكون مدرجة في جدول أعماله، إلى لجنة بناء السلام ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة لدعم ومساعدة حكومة تيمور - ليشتي على نحو سليم في إنجاز عملية بناء السلام والانتقال.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أنا، أيضا، أود في المقام الأول أن أرحب برئيس تيمور - ليشتي، الذي ما كان يمكن بدونه تحقيق أي من وجوه التقدم المذهل الذي نشهده اليوم في تيمور - ليشتي.

سيدلي قريبا الممثل الدائم للنمسا ببيان باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، وأنا أؤيد تماما ذلك البيان. أود أن أدلي بتعليقات قليلة موجزة.

أولا، أنا مبتهج بالتقدم الكبير الذي أحرزته تيمور - ليشتي بعد نيلها الاستقلال بأربع سنوات. لقد أنشئت مؤسسات الدولة ولا تزال تزداد قوة. وتزداد الديمقراطية تجذرا. والتقيد بحقوق الإنسان في ازدياد. والبلد يطور تعاونه ويعزز اتصالاته الدولية، بخاصة في آسيا وفي جنوب المحيط الهادئ. وهذا النجاح يعود أولا وفي المقام الأول إلى التيموريين. إنه أيضا نتيجة التزام المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة. هنا، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا.

ثانيا، أود أيضا أن أشير مع الارتياح إلى تعزيز الروابط بين تيمور - ليشتي والبلدان المجاورة لها، خصوصا إندونيسيا. إن تسوية مسائل الحدود تبدو أنها تجري على المسار الصحيح، على الرغم من بعض الحوادث التي ستكون

مبعث قلق لو تكررت. هذه الحالة، على أية حال، تتطلب اليقظة المستمرة.

ثالثا، التثبيت يجري اليوم على قدم وساق. ولكن نعتقد أن جهودا كبيرة لا يزال بذلها ضروريا لجعل هذا التثبيت دائما في الاستعداد للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في سنة ٢٠٠٧. وكما أكد الأمين العام لا يزال بذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف ضروريا في أعقاب إنجاز ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي التي تنتهي في أيار/مايو ٢٠٠٦. نحن نشجع تسليم بعض أنشطة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي للوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة أو لمنظمات أخرى حاضرة في الميدان وأيضا لجهات مانحة ثنائية.

وأحطنا علما بطلب السلطات التيمورية بالإبقاء على بنية سياسية تابعة للأمم المتحدة عقب انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ويبدو لنا أن ذلك الطلب مشروع تماما بالنظر إلى جدة المؤسسات التيمورية واستمرار هشاشة بعض عناصر عملية التثبيت. والبنية، على أية حال، بحاجة إلى أن تكون مناسبة وقادرة على أداء وظيفتها. وسنغدو ممتنين للأمين العام لو أمكنه تقديم بعض المقترحات بشأن ذلك في تقريره التالي.

ونود أيضا أن نؤكد على أهمية المصالحة الوطنية لتثبيت تيمور - ليشتي وأهميتها بوصفها مثالا للمنطقة برمتها. هذه المصالحة ينبغي ألا تكون قائمة على أساس الإفلات من العقاب بالنظر إلى أنه لا يمكن إحلال السلام الدائم إلا بإقامة العدالة. ونلاحظ هنا أن الرئيس غوسماو قدم إلى الأمين العام تقرير لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي بين ١٩٧٤ و ١٩٩٩.

ونلاحظ أيضا أن لجنة الخبراء التي عينها الأمين العام حددت أوجه القصور في الطريقة التي أُجريت بها المحاكمات حتى الآن لمن ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٩. ولذلك نتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن تلك المسألة، ولا سيما توصياته المتعلقة باللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة، وذلك على أساس تقرير لجنة الخبراء والآراء التي أعربت عنها إندونيسيا وتيمور - ليشتي.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): شأني شأن الآخرين، أود أيضا أن أرحب بحضور رئيس تيمور - ليشتي بيننا هنا. وأود أيضا أن أشكره على بيانه ذي الفكر العميق، والذي أعتقد أنه ينبغي أن يدفع الآخرين أيضا إلى التفكير. وأود أيضا أن أشكر السيد سوكيهيرو هاسيغاوا على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2006/24) وعلى إحاطته الإعلامية.

تؤيد اليونان بالكامل البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل النمسا الدائم باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقتصر على بعض التعليقات الإضافية.

وتشجعنا كلنا التطورات الإيجابية الكبيرة المعروضة في تقرير الأمين العام. ويبدو أنه تم إحراز تقدم كاف نحو المزيد من التطوير لقدرات مؤسسات الدولة الديمقراطية في تيمور - ليشتي في قطاعات العدالة وحقوق الإنسان والشرطة الوطنية. وتقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، الذي قدمه الرئيس غوسماو إلى الأمين العام يوم الجمعة الماضي، مجرد مثال على ذلك التقدم.

إن إجراء انتخابات محلية ناجحة واستكمالها، والاستعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستُجرى عام ٢٠٠٧ واعتماد تشريعات رئيسية تثبت أن عملية إقامة الديمقراطية فعلية ماضية في المسار السليم، وذلك في بلد لم ينل استقلاله إلا قبل بضعة أعوام.

علاوة على ذلك، نقدر كثيرا تحسين العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، وهو ما أفضى إلى إنشاء اللجنة

الثنائية للحقيقة والصداقة، ونقدر كذلك التقدم المحرز في المفاوضات لاستكمال ترسيم الأربعة في المائة المتبقية من الحدود البرية بين البلدين. وهذا مثال جيد جدا ينبغي أيضا أخذه في الاعتبار في مناطق أخرى للصراع. وإنشاء لجنة للحقيقة والصداقة وتشغيلها يدلان على تصميم كلا البلدين على تحقيق المساءلة على الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في عام ١٩٩٩. ونحن ندرك أهمية مجمل هذا المسعى. ونأمل أن نرى نتائج ملموسة في مكافحة الإفلات من العقاب على تلك الجرائم الخطيرة، وهو الأمر الذي يكتسي أهمية كبرى للشعب التيموري.

ونأمل لتقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك النهج العملي والقابل للتطبيق حسب طلب مجلس الأمن، أن يكون إسهاما إضافيا هاما في تحقيق ذلك الهدف. ونأمل أن تسمح هذه العملية برمتها للشعبين بمواجهة جرائم الماضي وتعزيز المصالحة على حد سواء، وهو ما سيمهد الطريق نحو مستقبل أفضل لهما وللمنطقة بأسرها.

وترحب اليونان بالتوقيع قبل بضعة أيام على الاتفاق المبرم مع أستراليا بشأن تقاسم عائدات الموارد الطبيعية في بحر تيمور - ليشتي مناصفة بينهما. ونرى أن الاتفاق سيسهم كثيرا في التنمية الاقتصادية المستدامة والمطلوبة بشدة وسيمكّن تيمور - ليشتي من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال هناك بالطبع تحديات كبيرة ينبغي التصدي لها، خاصة فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الصعبة في هذا البلد. وفي هذا الصدد، يجب أيضا الإشادة بالأعمال التي تقوم بها مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة - مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي.

إن مساعدة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لحكومة وشعب تيمور - ليشتي هي مساعدة ذات قيمة لا تُقدر. ولقد أثبت مستشارو مكتب الأمم المتحدة قدرتهم وتفانيهم وكفاءتهم في نقل المعرفة والمهارات، وفي تنسيق مختلف الأنشطة وتسوية الحوادث الحدودية من خلال تسهيل الاتصالات وتبادل المعلومات بين قوات حرس الحدود التيمورية والإندونيسية.

إن ولاية مكتب الأمم المتحدة ستنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. ويسعدنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام يشير إلى الاستعدادات الجارية لتحقيق الانتقال الناجح لمهام معينة إلى أطراف إنمائية دولية أخرى. ولقد حدد أيضا الأمين العام عددا من التحديات الخطيرة الباقية في مجالات العدالة والمالية ومراقبة الحدود. ويمكن للمرء أن يضيف عليها الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإجراءها في عام ٢٠٠٧.

وفي هذا السياق، فإن الطلب الذي قدمه مؤخرا رئيس وزراء تيمور - ليشتي إلى الأمين العام لإنشاء مكتب سياسي خاص للأمم المتحدة هناك يستحق منا اهتماما خاصا. ونعتقد أن تقديم الأمم المتحدة للمزيد من المساعدات من خلال تلك الصيغة المنسقة على نحو جيد أمر مناسب في الظروف الحالية. فينبغي لنا أن نعزز المنجزات في تيمور - ليشتي، وألا نعرض نجاحها للخطر في هذه المرحلة الحاسمة. وسندرس بشكل إيجابي المقترحات التي سيقدمها الأمين العام في هذا الشأن.

أود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين الذين طالبوا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالاستمرار في وجودهما ومساعدة تيمور - ليشتي على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في المستقبل القريب. وستواصل اليونان مشاركتها النشطة في كل الجهود والأنشطة ذات الصلة على الصعيد الثنائي ومن خلال الاتحاد الأوروبي.

أخيرا، أود أن أتقدم إلى رئيس تيمور - ليشتي بأطيب تمنيات حكومتي له بتحقيق جميع أهداف الشعب

التيموري على وجه السرعة ومن أجل المستقبل المستقر والمزدهر الذي يستحقونه.

السيد تومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي بالكامل البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل النمسا.

ويسعدنا أن ننضم إلى زملائنا في المجلس في الترحيب بالرئيس غوسماو ووزير الخارجية راموس - اورتا في مجلس الأمن اليوم. ويتيح وجودهما هنا فرصة لنا للإشادة بهما شخصيا، ومن خلالهما الإشادة بشعب تيمور - ليشتي، على منجزاهم الرائعة خلال السنوات القليلة الماضية في بناء تيمور - ليشتي مستقرة وسلمية وديمقراطية.

ويقدر وفدي أيضا الدور البالغ الأهمية الذي ما فتئت الأمم المتحدة تؤديه خلال السنوات القليلة الماضية - وآخر دور لها ما يقوم به مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تحت قيادة سوكيهيرو هاسيغاوا. ونتقدم بشكرنا إليه وإلى فريقه على جهودهما. كما نشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلينا اليوم.

ونأمل أن نرى في الأشهر القليلة الأخيرة لولاية مكتب الأمم المتحدة جهدا جماعيا لإنجاز مهمة مكتب الأمم المتحدة - مثل تدريب وحدة حرس الحدود ومساعدها.

ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. فيشجعنا ما أُحرز من تقدم في إقامة حكم ديمقراطي فعال، واعتماد تشريعات رئيسية، وفي الأمور الأمنية - مثل المفاوضات على الحدود غير المحسومة مع إندونيسيا.

ويسعدنا أيضا أن نرى لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة تستكمل أعمالها من خلال تقديم تقريرها إلى الرئيس والآن إلى الأمين العام. ولقد أنجزت اللجنة عملا هاما ومبتكرا في كشف حقيقة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان وفي تشجيع المصالحة. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي.

ولكن بالطبع لا يزال إحراز المزيد من التقدم أمرا ضروريا في مجالات رئيسية، خاصة في مجال إقامة ديمقراطية مستدامة وقوية وسيادة القانون. وستكون الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٧ تحديا رئيسيا وعملية أساسية لتثبيت العمليات الديمقراطية وضمان استقرار البلد في المستقبل. ومن الواضح أن استمرار دعم المجتمع الدولي سيكون حاسما. ويجب أن ننظر بعناية في أنسب الوسائل لتقديم ذلك الدعم في مختلف القطاعات التي لا تزال بحاجة إليه.

وبطبيعة الحال، لا بد أن يتحمل شعب تيمور - ليشتي وحكومتها أيضا المسؤولية بأكبر قدر ممكن.

أمّا بعد، يبدو انه قد تكون هناك حجة لإيفاد بعثة سياسية صغيرة للأمم المتحدة مع دور محدد بوضوح لمتابعة عمل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بغية مساعدة التيموريين على معالجة الفجوات وتنسيق المساعدة الإنسانية. وسيكون من المفيد لو تمكنت الأمانة العامة من التفكير المبكر وتقديم اقتراحات لنا قبل نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بشأن ما هو الأنسب عمله. وفي غضون ذلك نحن ندرس بعناية الاقتراحات الواردة في رسالة رئيس الوزراء الخاطري المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى الأمين العام.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يرحب بلدي برئيس تيمور - ليشتي، السيد زانانا غوسماو، وبوزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا، ويشكر الرئيس غوسماو على إحاطته الإعلامية الشاملة، وقبل كل شيء، على إحاطته الإعلامية الصريحة بشأن الحالة في بلده.

كما نشكر السيد سوكيهيروا هاسيغاوا، الممثل الخاص للامين العام في تيمور - ليشتي، على عمله الهام بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

في عام ٢٠٠٥، واصلت تيمور - ليشتي التقدم نحو الحكم الديمقراطي الفعال بالرغم من الصعوبات التي تواجهها في المجالين القضائي والمالي. وأجريت الانتخابات المحلية بمشاركة مدنية واسعة وتم تعزيز سيادة القانون من خلال اعتماد البرلمان لقانون العقوبات، وقانون أصول المحاكمات المدنية وغيرهما من التشريعات الهامة. وفضلا عن ذلك، تجري الآن التحضيرات للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧.

وفي مجال العلاقات الدولية، صدقت تيمور - ليشتي على الاتفاقات الهامة لحقوق الإنسان وأحرزت تقدما كبيرا في ترسيم حدودها البرية مع إندونيسيا. واللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة التي أنشئت مع إندونيسيا بدأت عملها الآن. كما وقّعت تيمور - ليشتي على اتفاق مع أستراليا بشأن اقتسام الموارد الطبيعية من بحر تيمور، الأمر الذي سيوفر الموارد لتحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الضعيفة لتيمور - ليشتي.

وبالرغم من ذلك التقدم السياسي المحلي والخارجي، ما زالت هناك آفاق قليلة للجدوى الاقتصادية والمالية لتيمور - ليشتي، التي ما فتئت تحظى بأدنى دخل للفرد - حوالي ٤٠٠ دولار سنويا - في العالم. ولذلك السبب فان أهم عمل في المستقبل هو جعل اقتصاد تيمور - ليشتي قادرا على البقاء. ويجب بذل جميع الجهود لإيجاد المزيد من الشركاء الإنمائيين لتيمور - ليشتي ولضمان أن يؤمّن مؤتمر المانحين الذي يعقد في نيسان/أبريل موارد أكبر.

ونلاحظ مع التقدير إحالة الرئيس غوسماو إلى الأمين العام في ٢٠ كانون الثاني/يناير تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة عن أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور - ليشتي بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٩. ونأمل أن يعلن الأمين العام رأيه، خاصة مع الأخذ في الاعتبار البيان الذي أدلى به أستاذ جامعي بارز ومناصر لحقوق الإنسان وعالم للجان الحقيقة ومفاده أن الغرض من تلك اللجان ليس كشف الحقيقة بأكملها - وهو أمر غير ممكن عمليا، نظرا للطبيعة البشرية - ولكن إلقاء الضوء على الأمور التي ظلت مخفية عن علمنا بغية ضمان تحقيق العدالة والمصالحة. وآمل أن يتناول الأمين العام هذه المسألة بتلك الروح.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أيضا مع التقدير الأنشطة التي اضطلعت بها منذ عام ٢٠٠٥ اللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة التي أنشأتها تيمور - ليشتي وإندونيسيا.

وتوافق بيرو على أنه ينبغي تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى ما بعد أيار/مايو. ونناشد الشركاء الإنمائيين لتيمور - ليشتي بذل أقصى ما في وسعهم لضمان أن ترث الحكومة التي ستنتخب ديمقراطيا في عام ٢٠٠٧ بلدا قادرا على البقاء اقتصاديا ويمكنه أن يحافظ على تقدم تيمور - ليشتي نحو أن تصبح مجتمعا ديمقراطيا على نحو متزايد.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن شكرنا لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن تيمور - ليشتي في منعطف هام، إذ يقترب موعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في غضون أشهر قليلة. ونشكر الممثل الخاص هاسيغاوا على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات التي حصلت في البلد. ويقدر وفدي تقديرا كبيرا وجود الرئيس زنانا غوسماو ووزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا في المجلس، ويشكر خاصة الرئيس غوسماو على بيانه الهام.

تلاحظ اليابان مع شعور بالارتياح النتائج الملموسة والتقدم المشجع الذي ما زال يحرز في تيمور - ليشتي بفعل جهودها لبناء السلام وبناء الدولة، وخاصة في تنفيذ البرامج الثلاثة التي أذن بها مجلس الأمن وهي: تطوير المؤسسات الجوهرية للدولة، وتطوير الشرطة، والتدريب في مجال الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. ونرحب أيضا بالتقدم الذي يتم إحرازه في التحضيرات لنقل مهام مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى حكومة تيمور - ليشتي ومختلف الشركاء الإنمائيين بينما يمضي البلد نحو مرحلة التنمية المستدامة.

ونشيد بالممثل الخاص هاسيغاوا وبفريقه على عملهما الدؤوب ونحيي المستشارين والخبراء الذين يعملون على أرض الواقع والعديد من المنظمات والأفرقة المشاركة على جميع الإسهامات القيمة التي تقدمها، بالعمل في شراكة وثيقة مع حكومة تيمور - ليشتي ومؤسساتها وشعبها. ولدينا توقعات كبيرة بأن تواصل هذه المنظمات والأفرقة بذل جهودها بينما تقترب ولاية البعثة من نهايتها في أيار/مايو، بحيث يتم توطيد تلك المكاسب واستدامتها إلى أقصى حد ممكن.

وأود أن اذكر، في معرض كلامي، أمرا واحدا في ذلك السياق. يذكر تقرير الأمين العام، في الإشارة إلى البرنامج الثاني لدعم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لتطوير شرطة تيمور - ليشتي، حقيقة أن ١٠ من ضباط الشرطة الوطنية التيمورية التحقوا مؤخرا ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعتبر ذلك شيئا رائعا، يدل على مدى نجاح هذا البرنامج. وفي الوقت ذاته، إن في إمكان قيام دولة من عالمنا بالمشاركة بدورها في مساعدة الآخرين في وقت شدتهم بعد تلقيها المساعدة في وقت شدتها لبرهان على روح التعاون الدولي الحقة. وقد تكون هذه مجرد قصة صغيرة، ولكني أرى لها مغزى رغم ذلك جديرا بالملاحظة.

ونرى من المشجع أيضا أن نشهد تحسينات رائعة ومطردة في العلاقات بين تيمور - ليشتي وجاراتها. وتجري تسوية الحوادث المتفرقة التي تقع على طول خط الحدود مع إندونيسيا من خلال الحوار الذي يدعمه تحسن العلاقة الثنائية بين البلدين. ونرجو أن يتم قريبا إنجاز الأعمال المتبقية المتعلقة بترسيم خط الحدود البرية مع إندونيسيا.

كما نعرب عن ترحيبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين تيمور - ليشتي واستراليا بشأن تقاسم إيرادات استغلال النفط والغاز في بحر تيمور. وبإنشاء صندوق البترول لكفالة التبصر والحكمة في استخدام الدخل المتأتي من الموارد الطبيعية، نرجو أن يعطي هذا دفعة هامة لتنمية الاقتصاد والمجتمع في تيمور - ليشتي.

وتشدد اليابان على ضرورة ضمان استمرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم الدعم الملائم الذي ما زال يلزم لتيمور - ليشتي في التوقيت المناسب، والمواءمة بين هذا الدعم واحتياجات البلد ومتطلباته المتغيرة. وقد انتقلت تيمور - ليشتي من الصراع إلى حفظ السلام ومن ثم إلى بناء السلام، وفي أثناء مرور البلد بتلك المراحل، تطور وجود الأمم المتحدة ومساعدتها المقدمة لتيمور - ليشتي من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومنها إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وأخيرا إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وذلك لتلبية احتياجات البلد المتغيرة، وقد فعلت ذلك بنجاح كبير بصفة عامة. ومن حقنا نحو أنفسنا، ونحو حكومة تيمور - ليشتي وشعبها، أن نتأكد من بقاء سجل قصة النجاح المذكورة موضع اعتزاز في تاريخ الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، وفيما يتعلق بمسألة اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في

تيمور – ليشتي، تحيط حكومتي علما بطلب حكومة تيمور – ليشتي الاحتفاظ بوجود سياسي للأمم المتحدة لفترة زمنية معينة، ولا سيما طلب تقديم المساعدة الدولية فيما يتصل بالانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠٠٧ والاحتفاظ ببعض المستشارين المدنيين. وينبغي لدى اتخاذ قرار في هذا الصدد أن ندرس بعناية توصيات بعثة الأمم المتحدة لتقييم احتياجات المساعدة الانتخابية.

وسيدرس وفدي بالتأكيد دراسة متأنية الطلب الذي تقدمت به حكومة تيمور – ليشتي لدى النظر في طرائق تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة التالية لوجود المكتب، مقترنا بإجراء تقييم موضوعي للحالة على أرض الواقع، بما في ذلك في مجال الأمن، مع مراعاة آراء المكتب أيضا وكذا الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، والبلدان الرئيسية المعنية.

وأخيرا، يجب أيضا معالجة مسألة الجرائم الخطيرة التي وقعت في تيمور – ليشتي. وترى حكومتي أن الروح التي ألهمت إنشاء تيمور – ليشتي وإندونيسيا اللجنة المشتركة لتقصي الحقائق والصداقة ينبغي احترامها، ونرجو أن تتوصل اللجنة إلى نتائج تفي بأهدافها وتوقعات المجتمع الدولي.

ولقد طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في أيلول/ سبتمبر الماضي أن يقدم آراءه بشأن العدالة والمصالحة في تيمور – ليشتي، باتخاذ نهج عملي وواقعي إزاء هذه المسألة ومراعاة آراء البلدين. ونرى أن هذه المسألة يمكن حلها من خلال الاتصال المثمر بين جميع الأطراف المعنية. وينبغي أن يُهتدى في معالجة هذه المسألة إلى حد كبير بالبيان الذي استمعنا إليه من الرئيس صباح اليوم في هذا الشأن بالذات.

وقبل أن أختتم كلمتي، يود وفدي أن يعرب عن تقديره العظيم لقيادة حكومة تيمور – ليشتي، وللرئيس غوسماو ووزير الخارجية راموس – أورتا، تلك القيادة التي مكنت البلد من إحراز التقدم الذي أحرزه صوب السلام والأمن والتنمية الذي شهدناه حتى الآن.

وما برحت اليابان بوصفها من أصدقاء تيمور – ليشتي في المنطقة تشارك مشاركة نشطة في الجهود الدولية المبذولة لمساعدة تيمور – ليشتي على صون السلام وتوطيد مكاسبه، من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ومكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، فضلا عن الأطر المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى. ومن الأمثلة القريبة العهد على جهودنا لتقديم المساعدة استحداث نظام ”الكوبان“، أو قسم الشرطة المصغر، في نظام الشرطة بتيمور – ليشتي، ونقل المهارات المتعلقة بالتخلص من القنابل غير المنفجرة. ولن تدخر اليابان وسعا في مواصلة دعمها لمساعي تيمور – ليشتي المقبلة الرامية إلى بناء الدولة والتنمية المستدامة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن ترحيبه الحار بالرئيس زانانا غوسماو، ونرحب ببيانه الهام. كما نود أن نشكر السيد هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام، على حضوره هذه الجلسة وعلى إحاطته الإعلامية.

ومن دواعي سرور الصين الشديد أن تلاحظ أن الحالة في البلد قد ظل هادئا، بفضل القيادة المتميزة لرئيس تيمور – ليشتي؛ وأن الحكومة تعزز، خطوة بخطوة، قدرتها على إدارة البلد؛ وأن سيادة القانون تتعزز أيضا بالتدريج؛ وأن علاقات تيمور – ليشتي بالدول المجاورة آخذة أيضا في التحسن.

وهنا نود أن نهنئ الحكومة التيمورية والشعب التيموري بحرارة على الإنجازات التي حققاها في العمليات التي يضطلعان بها لبناء الدولة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي لما يؤديه من عمل في

هـذا الـصدد. وفي الوقـت ذاتـه، ينبغـي أن نـدرك أيـضا أن تيمـور – ليـشتي، بوصـفها مـن أفقـر بلـدان العـالم، لـيس بهـا إلا القليل من الهياكل الأساسية من البداية وأن الطريق صوب بناء الدولة ليس سهلا. ومسألة كيفية مواصلة قصة النجاح الـتي تحققهـا تيمـور – ليـشتي ليـست مـسؤولية علـى المجتمـع الدولي لا يملك تجنبها فحسب، بـل هـي أيضا جـديرة بـالنظر الجدي من جانب المجلس.

وفي هذا الصدد، أعتقد، أولا، أن على مكتب الأمـم المتحدة في تيمور – ليشتي أن يركز ضمن إطار ولايته المتبقية بشكل أكثر وثوقا على نقل المهارات والمعارف، بهدف تعزيـز بنـاء القـدرات في هـذا البلـد، وأن يواصـل أيـضا التعـاون مـع الشركاء الدوليين والثنائيين في عملية وضـع الترتيبـات الكافيـة والدقيقـة الراميـة إلى ضـمان اسـتمرار أداء مؤسـسات الدولـة لوظائفها عقب انسحاب المكتب.

ثانيا، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الانتخابـات الرئاسية والبرلمانية في عـام ٢٠٠٧ ستمثل تحـديا كـبيرا للبلـد. وفي هذا الصدد، تطلب الحكومة التيمورية إلى الأمـم المتحـدة أن تنظر في إنشاء مكتب سياسي خـاص للمـساعدة في كفالـة النجاح في إجراء الانتخابات.

وتعرب الـصين عـن تفهمهـا لهـذا الطلـب وموافقتـها عليه، وندعو المجلس جديا إلى النظر في هـذا الطلـب والتوصـل إلى اتفاق بشأن الترتيبات ذات الصلة في وقت مناسـب بحيـث يكفل الاستقرار والتنمية الدائمين في البلد.

ثالثا، التصدي المناسـب للمـشاكل القائمـة مـع بلـدان الجوار لن يوجد أجواء إيجابية لتنمية البلد على المـدى الطويـل فحـسب، بـل يـسهم أيـضا إسـهاما كـبيرا في تحقيـق الـسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

وفي هــذا الــصدد، تظهــر القيــادة التيموريــة برئاســة الرئيس غوسماو حنكـة وشـجاعة سياسـية غـير عاديـة باتخاذهـا قـرارات اسـتراتيجية تـنم عـن بعـد النظـر. ونؤكـد إعجابنـا وتقديرنا، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم دعمه واحترامه.

وفي الختـام، أحـث الجهـات المانحـة، ومنظومـة الأمـم المتحـدة والمؤسـسات الماليـة الدوليـة علـى مواصـلة تكـريس الاهتمـام لتيمـور – ليـشتي وتزويـدها بالمعونـة الـسخية، حـتى تـتمكن مـن التحـرك علـى طريـق التنميـة المستدامة. وسـوف تـدعم الـصين، كـدأبها دائمـا، هـذا البلـد في جهـوده المتعلقـة بالاسـتقلال وبنـاء الدولـة. وسـنقوم بتنميـة التبـادل التجـاري والتعــاون الاقتــصادي معــه ونواصــل مــد يــد العــون قــدر استطاعتنا.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أسـتهل بيـاني بالترحيـب بـصاحب الفخامـة الـرئيس زانانـا غوسمـاو، بطـل اسـتقلال تيمـور – ليـشتي ورئـيس جمهوريـة تيمــور – ليــشتي الديمقراطيــة. وأود أن أذكّــر فخامتــه بــأن بلــدي، مــن خــلال ممثلــها الــدائم في نيويــورك، شــارك في الاحتفـال بالـساعات الأولى مـن الاسـتقلال الـذي بـذل مـن أجلـه الغـالي والنفـيس، وشـارك في أفـراح الأمـة التيموريـة. ولا نـزال نتـذكر الـسعادة الغـامرة الـتي طغـت علـى الجمـاهير. وبالتـالي، فقـد اسـتمعنا باهتمـام إلى الإحاطـة الإعلاميـة الـتي قـدمها الـرئيس غوسمـاو إلى مجلـس الأمـن، ونحـن نقـدِّر كـل ما تم تحقيقه من إنجازات خلال أقل من أربع سنوات بقليل.

واستمع وفـدي باهتمـام أيضا إلى الإحاطـة الإعلاميـة الـتي قـدمها الممثـل الخـاص للأمـين العـام، الـسيد سـوكهيرو هـسيغاوا، وعـرض بهـا التقريـر المرحلـي للأمـين العـام بـشأن مكتــب الأمــم المتحــدة في تيمــور – ليــشتي في الفتــرة مــن ١٦ آب/أغــسطس ٢٠٠٥ إلى ١٣ كــانون الثــاني/ينــاير ٢٠٠٦ (S/2006/24). وقـد اسـتحوذ التقريـر علـى اهتمـام وفدي من النواحي التالية.

يلاحظ وفدي مع الارتياح أنه على الرغم مـن بعض مـا تبقـى مـن حالـة انعـدام الأمـن، فـإن الحالــة العامـة في

تيمور – ليشتي قد تحسنت بفضل التقدم المحرز في إقامة الديمقراطية الفعالة في البلد. وقد تكلل هذا التقدم بإجراء الانتخابات المحلية الناجحة، إلى جانب تعزيز الأطر القضائية من خلال اعتماد أحكام أساسية وإرساء احترام أعمق لحقوق الإنسان من جانب الشرطة.

ويشعر وفد بلدي بأن ما يحدث في تيمور – ليشتي يبعث على الأمل والتشجيع. وقد دلل على ذلك العرض الذي قدمه الرئيس زانانا غوسماو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ – بعد خمس سنوات من العمل – حول التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة، التي كانت مكلّفة بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور – ليشتي خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٩. إن ذلك التقرير الذي قدمت نسخة منه إلى الأمين العام يوم الجمعة الماضي، سيجعل من الممكن، كما نأمل، كشف الحقيقة عن ذلك الفصل المظلم من تاريخ تيمور – ليشتي، بغية المساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية، من خلال ضمان معاقبة مرتكبي الفظائع وتعويض الضحايا.

وعلاوة على ذلك، فإن الإعداد لاعتماد تشريع بشأن المحاربين القدماء، الذي من شأنه أن يحدد، من بين أمور أخرى، مركز هؤلاء المحاربين القدماء ويمنحهم حقوقا ومنافع، وبات الآن قيد نظر لجنة برلمانية وطنية خاصة، وهو يعكس الرغبة في تسوية حسابات الماضي. وبالتالي، يتطلع وفدي إلى الاعتماد النهائي لهذا التشريع.

ويلاحظ وفد بلدي أيضا، مع الارتياح، التحسن الذي طرأ على علاقات الجوار بين تيمور – ليشتي وكل من إندونيسيا وأستراليا. ونرحب ترحيبا خاصا بتسوية نزاع الحدود مع إندونيسيا. إلا أن وفد بلدي يحث الطرفين على استكمال المفاوضات بشأن ترسيم الجزء المتبقي المتنازع عليه من الحدود، والذي لا يتجاوز ١ في المائة من الحدود، من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن.

كما نلاحظ بدء عمل لجنة الحقيقة والصداقة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، التي أنشأها هذان البَلدان، ونتوقع أن تسهِّل هذه اللجنة تسوية النزاعات المتبقية من الماضي بغية تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين. ولهذه الغاية، لا بد من بناء أساس للثقة بين البلدين. وبالتالي، نشدد على أن الحادث الذي وقع في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ على الحدود يمكن اعتباره بحق أمرا حساسا، حيث أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، وينبغي إجراء تحقيق فوري بشأنه. إننا نتفهم الصعوبات في الميدان المتصلة بفرض السيطرة من جانب دولة فتية، ولكننا نحث حكومة تيمور – ليشتي على أن تكفل الانتهاء من عملية التحقيق على نحو عاجل.

ويرحب وفد بلدي بتوقيع اتفاق بين تيمور – ليشتي وأستراليا، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حول تشاطر العائدات من استغلال الموارد الطبيعية في بحر تيمور.

وقد كان كل التقدم المحرز ممكنا بفضل تصميم السلطات المحلية، وكذلك بفضل الدعم الحازم من الأمم المتحدة والعمل الفعال لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في تنفيذ البرامج التي أقرها مجلس الأمن. ومن بين هذه البرامج ما يتعلق بدعم إنشاء مؤسسات الدولة الأساسية، وتطوير قوة الشرطة، وتعزيز وحدة حرس الحدود، وتعزيز احترام قواعد الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.

ويؤمن وفد بلدي بأن الكثير من الإنجازات في البلد تم تحقيقها بفضل دعم المجتمع الدولي. ولكن ينبغي ألاّ نتوانى في هذه الجهود، حيث أن الأمر يشبه رعاية الطفل الذي يسير خطواته الأولى، وهكذا ما زالت تيمور – ليشتي تحتاج إلى الدعم من المجتمع الدولي في جميع الميادين، لكي تتمكن من الالتزام الراسخ بسلوك الطريق نحو التقدم.

إن تيمور – ليشتي ما زالت تواجه بعض التحديات، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في

عـام ٢٠٠٧، وذلـك للمـرة الأولى منـذ نيـل الاسـتقلال. وبالتالي، فإن وفد بلدي يدعو الأمم المتحدة وسائر الشركاء الثنـائيين ومتعـددي الأطـراف، الـذين لـديهم خـبرات ثبـت نجاحهـا في إعـداد وإدارة الانتخابـات، إلى تقـديم الـدعم لمساعدة البلد في البناء على المكتسبات التي تحققت، والتي ما زال بعضها هشا حتى الآن.

وهناك تحد آخر، وهو تعزيز القدرة في جميع المجالات المتصلة بالتنمية المستدامة، لكي يتمكن البلد من إرساء أساس قوي للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ناهيك عن إقامة الديمقراطية الحقيقية التي تهتم بحقوق الإنسان.

ونعتقد أن تقدما كبيرا قد تحقق في تيمور – ليشتي، ولكن ما زالت هناك حاجة إلى البناء على هذه المنجزات. والمشكلة التي تبرز اليوم، في ضوء ما استمعنا إليه، هي ليست فيما إذا كان المجتمع الدولي يقوم اليوم بما يكفي، بل كيف يمكن أن يستمر في العمل من أجل تحقيق نتائج أكبر.

ولذلك، فإن الكونغو يحدوها الأمل أن ينظر مجلس الأمـن فـي أفضل السبل للاستجابة إلى توقعات شعب تيمور – ليشتي، وأن يظل مهتما بطلبات البلد، بما في ذلك استمرار وجود الأمم المتحدة بعد إنجاز ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٦، وذلك من خلال إنشاء مكتب سياسي خاص، على النحو الذي تمت ملاحظته اليوم.

السيد برنسك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد الولايات المتحدة بمشاركة فخامة الرئيس غوسماو ووزير الخارجية راموس – هورتا في الجلسة الهامة المعقودة اليوم. ونشكر الرئيس على بيانه وعلى جهوده الراميـة إلى تعزيـز الديمقراطيـة والـسلام والعدالـة في بلـده. ونـشكر كـذلك الممثل الخاص هاسيغاوا على تقريره وعلى جهـوده الشخـصية لتوطيـد الـسلام والاسـتقرار في تيمـور الشرقية. فهو وزملاؤه في مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي يضطلعون بعمل ممتاز في تيمور الشرقية.

وكما ذكر أعضاء آخرون، فإن تقرير الأمين العام (S/2006/24) إلى جانب التوصيات التي أصدرتها بعثة تقييم احتياجـات المـساعدة الانتخابيـة في تيمـور الـشرقية، يـبرز الخطوات الكبيرة التي خطتها الحكومة وخطاها الشعب. ونحن نهنئهما على الإنجازات التي حققاها.

إن مختلف بعثات الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية نماذج صالحة لحفظ السلام ولجهود بناء السلام بعد الصراع. لقد أدت عملها عندما كانت ثمة حاجة إليها، وأنجزت ما أنشئت من أجله وانتهت عندما لم يعد هناك حاجة إليها. ومن المتوقع أن ينجز مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي العمل الذي أنشئ من أجله، ونعتقد أنه ينبغي أن ينتهي عمله بانتهاء ولايته في أيار/مايو ٢٠٠٦.

ومع ذلك، نقر بأنه لا تزال هناك تحديات ضخمة تواجه تيمور – ليشتي. وإنهاء عمل مكتب الأمم المتحدة في تيمـور – ليـشتي لا يعـني ويجـب ألا يعـني، إنهـاء المـساعدة المقدمة إلى تيمور – ليشتي، لأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمـائي والبنـك الـدولي ومختلف المـانحين الثنـائيين مواصـلة تقـديم المـشورة والمـساعدة إلى حكومـة تيمـور – ليـشتي. وسنعمل على ضمان استمرار هذه المساعدة الدولية، لإعانة تيمور – ليشتي في عمليتها للبناء الوطني والمصالحة.

وتوصـيات الأمـم المتحـدة بتقـديم المـساعدة إلى تيمور – ليشتي في الانتخابات الأولـى لها بعد الاستقلال، التي يتوقع أن تجرى السنة المقبلة، تُظهر كيف يمكن للأمم المتحدة أن تظل مفيـدة مـع احترام سيادة تيمور – ليشتي. ونحن نؤيد تماما تقديم هذه المساعدة من شعبة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية لإعانة حكومة تيمور– ليشتي على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وزيادة تعزيز التطور الديمقراطي لأمة فتية.

ونحن نؤيد بقوة إنشاء عملية موثوق بها لتحديد المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في تيمور - ليشتي في ١٩٩٩. ونتشاطر مع الأعضاء الآخرين الأمل الذي أعربوا عنه في أن تقدم الأمانة العامة قريبا إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن التقرير الشامل الذي أعدته في حزيران/يونيه الماضي لجنة خبراء الأمم المتحدة.

ختاما، تشجعنا الجدية والمثابرة اللتين بدأت بهما لجنة الحقيقة والصداقة عملها. ونتطلع إلى المزيد من التقدم ونأمل أن تواصل اللجنة عملها بطريقة تبعث الثقة الكاملة في استنتاجاتها وشفافيتها، بعقد جلسات استماع علنية، وإعلان أسماء مرتكبي الجرائم، وحماية سرية الشهود وإشراك المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

أود أن أشكر رئيس جمهورية تيمور - ليشتي، فخامة السيد كيه رالا زانانا غوسماو، على مخاطبته مجلس الأمن. وأنوه بحضور وزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد راموس - هورتا. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، وأن أشد به على عرضه التقرير المرحلي عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وتشجعنا العديد من التطورات الإيجابية التي سجلها مكتب الأمم المتحدة، بما في إكمال الجولات النهائية من الانتخابات المحلية بطريقة سلمية ومنظمة، وبمشاركة ضخمة في التصويت؛ وتعزيز النظام القانوني للبلد وتقديم تقرير انتهاكات حقوق الإنسان، الذي يشكل معلما رئيسيا هاما في البحث عن الحقيقة والمصالحة في تيمور - ليشتي؛ والتقدم الذي أحرز فيما يتعلق بتعيين الحدود بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا؛ ومناخ حسن علاقات الجوار السائد، كما يدل على ذلك التوقيع مؤخرا على اتفاق بين تيمور - ليشتي وأستراليا بشأن تقاسم الموارد الوطنية والعائد من بحر تيمور؛ والتحرك الحسن التوقيت للشروع في التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية وإجرائها في عام ٢٠٠٧.

ومع ذلك، نلاحظ أنه رغم التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن، لا تزال العديد من المؤسسات في تيمور - ليشتي غضة وهشة، مما يستدعي من وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الأخرى تقديم الدعم لترسيخ دعائم الدولة: والحكم الديمقراطي والأمن والتنمية المستدامة.

وإذ تصل ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى نهايتها، نعتقد أن تيمور - ليشتي ستنتفع من وجود مكتب سياسي خاص لمساعدتها على إكمال العمل الذي لم يكتمل، بما في ذلك بتقديم مساعدة انتخابية تشمل الدعم التقني واللوجستي للانتخابات المقبلة للبرلمان الوطني والرئاسة، وبتوفير مستشارين مدنيين في المجالات الحاسمة التي تتطلب المساعدة، بما في ذلك قطاعات العدالة والتمويل وتدريب الشرطة وبناء القدرة في القطاع الأمني. ونحن ندعم تماما تلك الطلبات المتواضعة.

وإننا منتبهون إلى مسائل حقوق الإنسان التي تحتاج إلى المعالجة، ونثني على الحكومة على الطريقة التي عالجتها بها حتى الآن. ونتوقع أن تُعالَج مسائل حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي حتى يمكن إقامة العدالة بين السكان التيموريين وحتى يمكن تحقيق المصالحة، بالتعاون مع إندونيسيا، بطريقة تفي بتوقعات المجتمع الدولي.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام، سوكيهيرو هاسيغاوا، وجميع موظفي مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، على تفانيهم وأدائهم الرائع، الذي يشكل مثالا ممتازا للتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة. إن تيمور الشرقية في الحقيقة إحدى قصص النجاح لبعثات الأمم المتحدة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتياز بأن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في حضرة رئيس تيمور - ليشتي الموقر. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانضمام والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، وبلدا رابطة التجارة الأوروبية الحركة آيسلندا والنرويج العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

مضت الآن ثمانية شهور منذ أن تسلم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي مهمة مساعدة الحكومة على بناء القدرة: إنشاء المؤسسات البالغة الأهمية للدولة بهدف زيادة تعزيز الحكم الديمقراطي وبناء السلام في تيمور - ليشتي. وكما شدد الاتحاد الأوروبي في بيانه في المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو ٢٠٠٥ (انظر S/PV.5180)، نعرب عن عظيم تقديرنا لعمل الأمم المتحدة الذي لا يقدر بثمن في بناء السلام في تيمور - ليشتي، من خلال مختلف بعثاتها منذ عام ١٩٩٩. ونرحب بحقيقة أنه كانت هناك درجة عالية من الاستمرارية بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، مما يسَّر تسلُّم المكتب بصورة سلسة لمهام البعثة. ونشيد بالتزام موظفي المكتب وإسهاماتهم تحت القيادة المستمرة للممثل الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا.

منذ التصويت تأييدا للاستقلال بأغلبية ساحقة في عام ١٩٩٩، قطعت تيمور - ليشتي شوطا طويلا وأحرزت تقدما رائعا في التعمير وبناء الدولة. وفي سياق ترسيخ تلك المكاسب ينشأ السؤال عن الوجود المستقبلي، بعد نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ونفهم أنه بتعيين المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا، بدأ بالفعل مسار الانتقال إلى إطار العمل الإنمائي العادي والمتعدد الأطراف للأمم المتحدة. ومع ذلك، نوافق الرئيس غوسماو على أنه بالنظر إلى التحديات الباقية في المجالات الأخرى، ربما يكون استمرار وجود سياسي صغير وذي فترة محدودة للأمم المتحدة بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ مفيدا.

والمهمة الأساسية في الشهور والسنوات المقبلة ستكون ضمان النجاح الطويل الأجل لعملية بناء الدولة في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، يتسم التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإجراؤها المقرر له أيار/مايو ٢٠٠٧ بأهمية حاسمة.

وستكون تلك الانتخابات اختبارا لنضج ديمقراطية فتية في تيمور - ليشتي. وستكون عملية نزيهة وسليمة وسلوك مفتوح أمام العملية الانتخابية، والطريقة التي تعامل بها نتائج الانتخابات ذات أهمية أساسية لنجاح العملية الانتخابية. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن العملية المفضية إلى الانتخابات - بما في ذلك وضع تشريع انتخابي جديد - يجب إدارتها بطريقة شاملة وشفافة تشارك فيها جميع القوى السياسية والمجتمع المدني.

ومما له أهمية مماثلة للاستقرار الطويل الأجل في تيمور الشرقية التقدم الاقتصادي المستدام. وفي ذلك الصدد يرحب الاتحاد الأوروبي بالتوقيع مؤخرا، في ١٢ كانون الثاني/يناير، على الاتفاق المبرم بين أستراليا وتيمور الشرقية الذي يقسم بالتساوي بين البلدين العائدات المتأتية من حقول النفط والغاز في تيمور الشرقية. وننظر إلى ذلك بوصفه تطورا

إيجابيا جدا يكفل مصدرا مستمرا للدخل اللازم لحكومة تيمور– ليشتي. وفي الوقت نفسه كما تبين من الأمثلة السابقة فإن عائدات النفط يمكن أن تكون نعمة مختلطة إن لم تتم إدارتها على نحو سليم. وفي ذلك الإطار نشدد على أهمية إنشاء آليات واضحة وشفافة – بما في ذلك آليات مراقبة – لإدارة تلك الموارد من أجل منفعة إعادة الإعمار والتنمية في تيمور – ليشتي.

وكما أكد الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا فنحن مقتنعون بأنه لا بد من إقامة العدل فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في تيمور– ليشتي التي وقعت في ١٩٩٩. وفي ذلك الصدد يرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير لجنة الخبراء التابعة للأمين العام (S/2005/458، المرفق الثاني)، الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠٠٥. ونحيط علما بطلب مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا عن النهج العملي والمجدي للعدالة والمصالحة في تيمور – ليشتي. ونتطلع إلى إحراز تقدم ملموس في ذلك المجال.

أما فيما يتعلق بلجنة الحقيقة والصداقة التي أنشأتها حكومتا إندونيسيا وتيمور – ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأحكام المتعلقة بالعفو والواردة في نظامها الأساسي، ونحث الحكومتين على إعادة دراسة المسألة، وأن معالجة مسألة الإفلات من العقاب بمساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية الطويلة الأجل في تيمور – ليشتي بوصف ذلك جزءا من عملية تسعى إلى السلام والمصالحة وكذلك إلى تعزيز حكم القانون.

منذ ١٩٩٩ دأب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على الإعراب عن تأييدهم للتنمية السلمية والاستقرار الاقتصادي في تيمور – ليشتي. ومنذ البداية قام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالوفاء بوعودهم وأسهموا بما يزيد عن ٧٠٠ مليون يورو لدعم تنمية تيمور الشرقية. ويبلغ هذا في مجموعه نصف مجموع المساعدة الخارجية التي تلقاها البلد. وتيمور – ليشتي بعضويتها الكاملة في إطار اتفاق التعاون بين الاتحاد الأفريقي وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ ستصبح أيضا مؤهلة للاستفادة من الدعم المقدم من صندوق التنمية الأوروبي. وسيكفل ذلك استمرار الدعم المالي الوثيق الثابت من الاتحاد الأوروبي إلى تيمور – ليشتي.

وأود أن أختتم كلمتي بطمأنة حكومة وشعب تيمور – ليشتي على استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بدعمهما في هدفهما المتمثل في ضمان الاستقرار والتنمية المستدامين والطويلين الأجل في بلدهما الفتي. وتحقيقا لهذا الغاية سوف نواصل العمل عن كثب مع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وأن الاتحاد الأوروبي لديه الثقة في القيادة المسؤولة لحكومة تيمور – ليشتي، وتصميم شعب ذلك البلد سوف يظل إحدى قصص النجاح الحقة لعملية بناء السلام التي حققتها الأمم المتحدة وبوصفه مثالا على لجنة بناء السلم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا.

السيدة ليسون (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية) أشكركم يا سيادة الرئيس على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن.

أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن شكرنا للأمين العام على تقريره المرحلي عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (S/2006/24) وعن شكرنا إلى الممثل الخاص لتيمور – ليشتي سوكيهيرو هاسي غاوا على عمله في إدارة دفة بعثة الأمم المتحدة. أود أيضا أن أنوه بوجوده الرئيس غسماو بيننا هنا، وهو وجود يبعث على المسرة.

وترحب أستراليا بمساهمة بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في إقامة حكومة ديمقراطية فعالة كما جاء في التقرير ونهنئ تيمور - ليشتي على التقدم الرائع الذي أحرز منذ ١٩٩٩، وكما يعلم الأعضاء ما انفكت أستراليا في صميم الجهود الدولية الداعمة لانتقال تيمور - ليشتي إلى دولة مستقلة وآمنة. وقد ساهمنا في جميع بعثات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي - وفي القوى الدولية لتيمور - ليشتي وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور - ليشتي ونسهم حاليا بثلاثة ضباط ارتباط عسكريين وأربعة مستشارين في الشرطة المدنية في البعثة. وقد قدمت أستراليا ما يزيد على ٣٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في شكل مساعدات إنمائية رسمية إلى تيمور - ليشتي منذ ١٩٩٩.

وعلى مر السنوات الست الماضية اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام جدا في الانتقال إلى تيمور - ليشتي ديمقراطية وسلمية. وينبغي تقديم التهنئة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على ما قدماه من مساهمة في أوجه النجاح التي تحققت في تيمور - ليشتي.

ومهما يكن عليه الأمر، فإن العمل الهام الذي قامت به الأمم المتحدة لا ينبغي أن تطمسه الجهود الحيوية لشعب وحكومة تيمور - ليشتي بإنشاء دولة جديدة والروح الإيجابية التي تحلت بها إندونيسيا وتيمور - ليشتي فيما يتعلق بإقامة علاقات ثنائية إنمائية منتجة. ونشيد بوجه الخصوص بالجهود التي تقوم بها حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا في نهجهما نحو المسائل المتعلقة بإدارة الحدود ولا سيما التقدم المحرز في ترسيم جميع حدودهما المشتركة تقريبا، والتزام البلدين بحل الخلافات الناتجة عن حوادث الحدود والتي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام. ونشجع تيمور - ليشتي وإندونيسيا على الاستمرار في العمل معا لتحسين الترتيبات المتعلقة بإدارة الحدود.

ومن الواضح أن الحالة في تيمور - ليشتي، من خلال الجهود التي بذلها البلد والجهود التي بذلتها البلدان المجاورة والمجتمع الدولي، تمر في مرحلة انتقال من التحدي المتمثل في إدارة ما بعد الأزمة إلى مرحلة تُولى فيها الأولية إلى تنمية طويلة الأجل. وأن العشرين من شهر أيار/مايو من هذا العام سوف يوافق نهاية البعثة التي أنشأها مجلس الأمن في القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) ويتعين على البعثة أن تستمر في التركيز على الإعداد لإنهاء ولايتها. والأمم المتحدة اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى النظر فيما سوف تترك وراءها البعثة من حيث القدرة الراسخة والمستدامة للإدارة المدنية والشرطة والقانون والعدالة والدفاع.

ومن الواضح أنه لا يزال يتعين القيام بما هو أكثر لمساعدة تيمور - ليشتي بعد إنهاء ولاية البعثة. فتيمور - ليشتي ستحتاج إلى دعم مستمر، ولا سيما في بناء القدرات وتخفيف وطأة الفقر. ولقد قدم المجتمع الدولي استثمارا كبيرا في نجاح تيمور - ليشتي ولا بد لشركائها الإنمائيين من التصدي للتحديات المستمرة إذا ما أريد لذلك البلد أن يظل مثالا ناجحا على اشتراك المجتمع الدولي في حفظ السلام وبناء السلام.

إن أستراليا ما برحت وستظل كذلك أحد أكبر المانحين الثنائيين لتيمور - ليشتي. وأن برنامجنا الثنائي للمساعدة يقدر بما يزيد عن ٣٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ويشمل بناء القدرة الأساسية في المجالات الاقتصادية والشرطة والعدالة - على سبيل المثال على مر أربع سنوات ونصف، كان هناك برنامج لتطوير الشرطة كلفته ٢٣ مليون دولار تم بالاشتراك مع الحكومة البريطانية. وأستراليا لديها برنامج تعاون هام للدفاع يبلغ ستة ملايين دولار في السنة مع تيمور - ليشتي.

ومما سيمثل تحديا التحرك من مرحلة تقديم المستشارين على الأجل القصير، وهي مرحلة تدعم حكومة

تيمور الشرقية حاليا، إلى التعزيز المؤسسي الطويل الأجل الذي تدعمه وكالات تقليدية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وأستراليا تخطط لتوفير الدعم المستمر إلى البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية المتخصصة في المجالات ذات الأولوية، بما فيها القانون والعدالة والمجالات السياسية والاقتصادية، مع التزام بقيمة مليون دولار على مدى عشر سنوات للمساعدة في بناء قدرة القطاع العام في تيمور - ليشتي.

ونشجع الداعمين الدوليين الآخرين لتيمور - ليشتي على مواصلة مساعدتهم الثنائية بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي للمساعدة على الوفاء في تلك الاحتياجات وكفالة الانتقال السلس إلى إطار للتنمية المستدامة.

ويبرز تقرير الأمين العام الانتخابات في تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٧. وسيكون الدعم المقدم من الأمم المتحدة بما في ذلك المساعدة التقنية الملائمة لهذه الانتخابات أمرا هاما وكذلك الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى تيمور - ليشتي طوال عملية بناء القرة الانتخابية، وتوعية الناخبين والمساعدة في أعمال الرصد.

وأخيرا، أود أن أشير أيضا هنا إلى أن ما حدث يشكل معلما في العلاقات الثنائية أستراليا مع تيمور- ليشتي والذي تم في ١٢ كانون الثاني/يناير عندما وقّع البلدان معاهدة بشأن الترتيبات البحرية في بحر تيمور. وستزيد المعاهدة نصيب تيمور - ليشتي من العائدات قبل الإنتاج من حقل الغاز المسمى ''الشروق الأكبر'' من ١٨ إلى ٥٠ في المائة ويمكن أن تؤدي إلى حصول تيمور - ليشتي على عائد إضافي يصل إلى أربع بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على امتداد أجل المشروع.

ولقد تحقق الكثير في تيمور - ليشتي في وقت قصير ويعود الفضل في ذلك إلى شعب تيمور - ليشتي، وإلى الأمم المتحدة، وإلى المجتمع الدولي. ويجب أن نظل جميعا ملتزمين بدعم تيمور - ليشتي في انتقالها إلى مرحلة بناء الدولة التي تنعم بالأمن والاعتماد على الذات. ويمكن الاعتماد على أستراليا من جانبها على الإسهام في هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية) أعطي الكلمة الآن إلى ممثل البرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكر الرئيس اكسانا غسماو، وزير الخارجية راموس اورتا. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري لإسهام الرئيس غسماو البالغ القيمة في هذه المناقشة.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في تيمور - ليشتي وأن أشكر الممثل الخاص هاسي غاو على عرضه الممتاز. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود الدؤوبة للعناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وأن أهنئهم على منجزاهم العديدة في تيمور- ليشتي.

وتؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأضيف فقط بضعة تعليقات من جانبنا.

أولا، نوافق على تقييم الأمم المتحدة للحالة في تيمور - ليشتي وعلى أن الإجراء الناجح للانتخابات المحلية، وتعزيز الإطار القانوني عن طريق اعتماد تشريع أساسي، وتحسين تقيد الشرطة بحقوق الإنسان، وهذه كلها أمثلة جيدة على إحراز تقدم. ونتقاسم الرأي القائل بأن الحالة بصورة عامة في تيمور - ليشتي ما زالت تتسم بالاستقرار، باستثناء عدد قليل من الحوادث التي انطوت على هجوم المليشيات السابقة على تيمور - ليشتي ومجموعة من الحوادث الأخيرة على الحدود والتي وقعت منذ بضعة أسابيع

وأدت إلى مقتل ثلاثة من المتسللين. وأود في ذلك الصدد أن أؤكد على أنه حتى الحوادث المنخفضة المستوى نسبيا، والتي نأمل ألاّ تحدث، يمكن أن يكون له أثر هام وعواقب وخيمة على الاستقرار في تيمور - ليشتي.

ونقطتي الثانية نتيجة مباشرة لهذا التصور. فتيمور - ليشتي تمر بفترة حاسمة الأهمية في عمليتها لبناء السلام، ويوجز تقرير الأمين العام بجلاء عددا من المجالات التي تحتاج إلى مساعدة دولية بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وهي العدالة، والمالية، وتدريب الشرطة - وإدارة الحدود. وثمة تحد آخر سيواجه تيمور - ليشتي ألا وهو الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجرى في ٢٠٠٧، وهي الأولى منذ أن نال البلد الاستقلال في عام ٢٠٠٢، وإجراء هذه الانتخابات.

وفي حين أن المسؤولية عن مستقبل البلد تقع في المقام الأول على شعب تيمور - ليشتي، وحكومته، تؤيد البرتغال في ظل الظروف الراهنة اقتراح الأمين العام بأن يستمر اشتراك المجتمع الدولي في العناية بأمور تيمور - ليشتي بعد عشرين أيار/مايو ٢٠٠٦، الموعد الذي تنتهي فيه ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وترى البرتغال أنه يجب علينا أن نقرر شكل الوجود الدولي الذي سيكون مناسبا لمساعدة تيمور - ليشتي في سبيلها إلى الاستقرار والتنمية الطويلي الأجل، وفيما يتعلق بالمهام التي ترى حكومة تيمور - ليشتي فيها أنها تحتاج على نحو عاجل إلى الدعم المقدم من الأمم المتحدة.

ونرحب بالتطور المطرد الإيجابي في العلاقة بين تيمور - ليشتي وجارتها إندونيسيا. ومن الأمثلة على ذلك الجهد الرامي إلى الانتهاء من ترسيم الجزء المتبقي من الحدود البالغ ١ في الكائن، ويعزى هذا إلى الالتزام المستمر من قبل قيادتي البلدين.

وترحب البرتغال أيضا بالتوقيع مؤخرا على الاتفاق بين أستراليا وتيمور - ليشتي الذي سيوفر الموارد التي تمس إليها حاجة شديدة لمواصلة التقدم الاقتصادي لهذا البلد الفتي. ونهنئ حكومة تيمور - ليشتي على مبادرته الرامية إلى إنشاء آلية لكفالة الشفافية في إدارة تلك الموارد.

ولا بد لنا من أن نسلم بأهمية مواصلة تقديم المساعدة الثنائية، وأن نؤكد على مسؤولية المجتمع الدولي فيما يتصل بتيمور - ليشتي. أود أن أشير إلى أن البرتغال وقّعت في الأسبوع الماضي خطة لتقديم المساعدة مع حكومة تيمور - ليشتي، خصصت فيها ٣٢,٦ من ملايين الدولارات لتقديم المساعدة الإنمائية إلى تيمور - ليشتي لعام ٢٠٠٦.

وتتعلق ملاحظاتي النهائية بمسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن فيما يتصل بتيمور - ليشتي. وفي ذلك الصدد، نكرر تأكيد تأييدنا لتقرير لجنة الخبراء التابعة للأمين العام، ونحيط علما بطلب مجلس الأمن أن يقدم الأمين العام تقريرا عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي، مع اتباع نهج ممكن عمليا من أجل الوفاء بتطلعات الشعب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ساردنبيرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية) أود بادئ ذي بدء أن أشيد بالسيد اكسانا غسماو رئيس تيمور - ليشتي البلد الشقيق، وأن أشيد بالتزامه المخلص بالتمكين التام لشعب تيمور. وبالمثل أرحب بوزير الخارجية رامسو اورتا في مجلس الأمن.

وهذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة منذ انتهاء فترة البرازيل كعضو غير دائم في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويسرني، يا سيادة الرئيس أن أفعل ذلك في الوقت الذي يعالج فيه المجلس مسألة هامة وهي مسألة تيمور الشرقية تحت رئاستكم العالية الاقتدار.

أود أن أعرب عن شكرنا للسفير جونز باري ولأعضاء وفد المملكة المتحدة على أعمالهم الكفؤة في تصريف أمور الرئاسة في الشهر الماضي. وأخيرا أشكر الممثل الخاص هاسي غاو على عرضه لتقرير الأمين العام وعلى الأعمال الدؤوبة الفعالة التي اضطلع بها في تيمور - ليشتي بصفته رئيس مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

والبرازيل واحد من شركاء تيمور - ليشتي. ويقوم بلدي، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم قطاع العدالة، ونحن نبذل جهودا أيضا لزيادة التعاون الثنائي في مجالات التعليم والصحة والتدريب الفني وكذلك ندرس الآن إمكانيات زيادة التعاون مع البرلمان الوطني لتيمور - ليشتي.

وكما ذكر السيد هاسي غاو، يتقدم الآن الشركاء الثنائيون والدوليون الآخرون بمساهماتهم، وذلك في المقام الأول لتقديم المساعدة في تعزيز المؤسسات التيمورية. ومن بين أعضاء جماعة الدول الناطقة بالبرتغالية، وبالإضافة إلى البرازيل، أشير إلى الدعم المقدم من الرأس الأخضر والبرتغال.

ولكن، رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها الشعب التيموري وحكومته والتقدم الذي تحقق في إرساء الحكم الديمقراطي في ذلك البلد، ما زال التعاون الدولي أساسياً لاستدامة الهياكل الإدارية الرئيسية، التي تعد حيوية لاستمرار الاستقرار السياسي لتيمور - ليشتي.

والتحدي الرئيسي يتجاوز الحفاظ على المستويات الحالية للأداء. فلقد ساعد ذلك الأداء بالفعل على ضمان عقد انتخابات محلية ناجحة وتعزيز الإطار القانوني من خلال اعتماد التشريعات الرئيسية وتحسين مراعاة حقوق الإنسان من جانب الشرطة. وينطوي ذلك التحدي على المضي قدماً في بناء المؤسسات الوطنية والمحلية، التي لم تبلغ بعد درجة الاكتفاء الذاتي والتي سيكون مستقبلها غير مضمون إن لم تتوفر لها الشراكات لتدريب موظفيها وتعزيز قدراتها. وتيمور - ليشتي تعتمد على المساعدات الدولية لتوطيد دولتها المستقلة حديثاً، التي أدت حكومتها الأولى اليمين قبل ثلاث سنوات فحسب.

ومجلس الأمن سيواجه قريباً قراراً مهماً بشأن المستقبل العام لتيمور - ليشتي. ويفهم وفدي أن الانتقال السلس إلى إطار تنموي مستدام، كما جاء في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٥)، ما زال ينتظر التنفيذ الكامل بمساعدة المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، والآليات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى. وتتوقع البرازيل أن المجلس سيأخذ ذلك في الاعتبار على النحو الواجب خلال مداولاته بشأن مسألة احتياجات حكومة تيمور - ليشتي، بغية توطيد قصة النجاح لمشاركة الأمم المتحدة في ذلك البلد منذ عام ١٩٩٩.

وفي رأينا أنه سيتعين على المجتمع الدولي أن يبقى مشاركاً في تيمور - ليشتي إلى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٦، عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة، وطالما كان ثمة ضرورة لذلك ضماناً لإرساء هيكل حكومي مؤسسي مستقر ويعتمد على الذات في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، فإن وفدي يؤيد بقوة البيان الذي أدلى به الرئيس زانانا غوسماو أمام المجلس، ويطلب من أعضاء المجلس أن ينظروا في إمكانية اعتماد سياسة للتصفية التدريجية لوجود البعثة السياسية الخاصة في تيمور - ليشتي مع استبدال خبرائها وموظفيها بمساعدة يمكن الاعتماد عليها يقدمها شركاء ملتزمون آخرون حسب الحاجة.

وختاماً، أود أيضاً أن أرحب بالتحسن في علاقات تيمور - ليشتي مع البلدان المجاورة، لا سيما مع إندونيسيا وأستراليا. كما يتم تناول القضايا الحساسة، مثل ما يتعلق منها بتراعات الحدود والتنقيب عن الموارد الطبيعية المتقاسمة،

بنجاح مما يسهم بدرجة كبيرة في تركيز كل الجهود على جدول أعمال السلام والتنمية في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الطيبة التي وجهها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي، على الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المرحلي (S/2006/24) عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عن الفترة من ١٦ أب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويعرب وفدي أيضاً عن تقديره للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها السيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي. ونشكره على حسن تنفيذه لولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وقبل أن أستطرد، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بفخامة السيد كاي رالا زانانا غوسماو، رئيس تيمور - ليشتي، ووزير الخارجية خوسيه راموس - أورتا. والرئيس غوسماو قد بلور منظوره بشأن مسألة العدالة فيما يختص بتعامل شعب تيمور - ليشتي مع الماضي. فحكمة الرئيس غوسماو وزعامته وحنكته السياسية في انتشال شعبه من الماضي الصعب وقيادته إلى مستقبل أكثر ازدهاراً وإشراقاً أمر يثير الإلهام. كما أن تصميمه القوي على ترسيخ المصالحة بين التيموريين هو مما يثير الإعجاب. وقد تجلى ذلك التصميم، في جملة أمور، في محاولته في كانون الأول/ديسمبر الماضي، التي يسعد حكومة بلادي أن يسَّرَتْها، لكي يمد يده مرة أخرى إلى رفاقه التيموريين الذين يعيشون في تيمور الغربية. ويود وفدي أيضاً أن يثني على عرضه البليغ للتطورات الحالية في بلده، وللتحديات التي يواجهها الشعب التيموري اليوم، واحتياجاته المستمرة وتوقعاته من المجتمع الدولي، التي نرى أنها تستحق أن ينظر فيها المجلس على نحو إيجابي.

ووفدي يسعده أن حكومة تيمور - ليشتي، حسبما جاء في تقرير الأمين العام، حققت مزيداً من التقدم في إرساء حكم ديمقراطي فعال في البلد. وبفضل حكمة قادته وشجاعتهم، أصبحت تلك الدولة الجديدة أمة مسالمة ومستقرة تتصف بالدينامية السياسية.

ونحن ممتنون كذلك للحقيقة التي أكد عليها الرئيس غوسماو في وقت سابق من أن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا قد استمرت في النمو. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أؤكد أنه بينما تظل تيمور - ليشتي أولوية رئيسية في السياسة الخارجية لإندونيسيا، فإن تلك العلاقات الثنائية الممتازة ما فتئت تتميز بوئام وثيق على أعلى مستوى بين زعماء البلدين.

وفي هذا السياق، نؤكد أن التعاون الثنائي قد ازداد تعمقاً وتوسعاً. وفي ظل آلية الاجتماعات السنوية التي تعقدها اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، ما فتئنا نحرز تقدماً في مختلف المجالات، بما فيها تلك المتعلقة بمسائل الحدود؛ والشؤون القانونية؛ والتجارة والاستثمار والتمويل؛ والصحة؛ والنقل والمواصلات؛ والمجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية. ويتضمن ذلك التقدم كذلك مساعدة تيمور - ليشتي في مختلف مجالات بناء القدرات المؤسسية.

والنضوج الذي تتصف به علاقاتنا الثنائية قد سمح لبلدينا بالتعامل بشكل فعال ومريح مع أي مسألة مشتركة أو مشكلة قد تنشأ على أساس ثنائي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالفترة الصعبة من تاريخنا المشترك ومسائل الحدود. وكما أشار الرئيس غوسماو في وقت سابق، توصل البلدان

إلى اتفاق بشأن ٩٩ في المائة من حدودنا البرية المشتركة، وستحل نسبة الواحد في المائة المتبقية في المستقبل القريب جداً.

وبالرغم من ذلك التقدم، فمن المؤسف للغاية أنه ما زالت تقع حوادث حدودية – مثل الحادث الذي وقع يوم ٦ كانون الثاني/يناير، كما جاء في تقرير الأمين العام، والذي أسفر عن وفاة ثلاثة أشخاص. وبينما تستمر لجنة التحقيق المشتركة في عملها نحو كشف الملابسات التي تكتنف الحادث، علينا أن نمتنع عن أي استنتاجات متحيزة، إذ يرى البلدان أن تلك ما هي إلا حوادث منعزلة لا تؤثر على الإطلاق على علاقاتنا الثنائية الممتازة. كما أننا متفقون على أن تلك الحوادث تؤكد على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين سلطات الحدود في البلدين، لكي لا يتكرر وقوع تلك الحوادث. وفي هذا السياق، نتطلع إلى استكمال الإطار الجديد لإدارة الحدود في المستقبل القريب.

ووفدي يسجل باهتمام، كما جاء في تقرير الأمين العام وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، أن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي ما فتئ يركز على تنسيق مساعدات المانحين تشجيعاً لتنفيذ المشاريع الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل في تيمور – ليشتي، وكفالة الانتقال السلس من مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي إلى إطار للمساعدة التنموية. وقد تحقق ذلك التطور خلال الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك الجهود التي يبذلها المكتب لتسليم المسؤولية إلى الحكومة وإلى الشركاء الإنمائيين. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فإن فريق الدعم المدني التابع للمكتب وبرنامج دعم بناء القدرات المؤسسية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أُدمجا بالكامل في وحدة تنسيق القدرات التنموية التابعة للحكومة والملحقة بمكتب رئيس الوزراء. ونوافق على أن البرنامج الأخير سييسر تولي الحكومة في نهاية المطاف لجميع المهام المتصلة بإدارة وتنسيق برامج المساعدة. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يؤدي تعيين المنسق المقيم الجديد للأمم المتحدة في ديلي، الذي يتولى مهامه الشهر المقبل، إلى زيادة تيسير العملية.

والتطور الهام الآخر هو مؤتمر الشركاء الإنمائيين المزمع عقده في نيسان/أبريل. فسيوفر المؤتمر فرصة هامة للمجتمع الدولي لإظهار التزامه المستمر تجاه تيمور – ليشتي ولترجمة الالتزامات التي قطعت بالفعل إلى إجراءات ملموسة قريبا.

ونحن نتطلع فعلا إلى اختتام ناجح لولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بتاريخ ٢٠ أيار/مايو. ولكننا نشارك تقييم الأمين العام، الوارد في تقريره، بأنه، بينما يتوقف مستقبل البلد على الشعب التيموري وحكومته، ينبغي أن يبقى المجتمع الدولي مشاركا في تيمور – ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو، حينما تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

وتشكل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة، التي ستجرى لأول مرة في تيمور – ليشتي عام ٢٠٠٧، تحديا رئيسيا يواجه البلد في المستقبل القريب. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة تيمور – ليشتي في مواجهة التحدي وفي الوفاء ببعض احتياجاتها في المجالات الحرجة، على النحو الذي حدده الرئيس غوسماو في وقت سابق، في قطاعي العدالة والمالية، فضلا عن تدريب الشرطة وأمور أخرى.

وإندونيسيا، من جانبها، ستفي بمساعدتها الثنائية على أساس المبادئ الاستشرافية والتصالحية التي أرساها قادة كلا البلدين. وقد أشدنا دائما بدور المجتمع الدولي في مساعدة عملية التنمية في تيمور – ليشتي، مع الاعتراف في الوقت نفسه بان لدينا، بوصفنا الدولة الوحيدة التي تشارك حدودا برية مع تيمور – ليشتي ولها صلات تاريخية معينة بها، التزاما خاصا لكي نفي به.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بابوا غينيا الجديدة يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد أيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الآخرين الترحيب في الأمم المتحدة بالرئيس غوسماو ووزير الخارجية راموس - هورتا.

كما أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس وأشكر المملكة المتحدة على الجهود الممتازة التي بذلتها في كانون الأول/ديسمبر.

ويسرني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ وهي أستراليا وبالاو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي بالذات بابوا غينيا الجديدة، إلى جانب الأعضاء المراقبين.

وما يبعث على السرور بشكل خاص هو حقيقة أن تيمور - ليشتي حاليا عضو مراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

وحتى الآن، قدَّم العديد من المشاركين في الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية من بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ وهي بالتحديد، أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وبالاو وساموا وفانواتو. كما أن بلدانا أخرى، مثل بابوا غينيا الجديدة، قدمت مساهمات صغيرة في مجالات أخرى.

ومثلما ذكر زملائي في وقت سابق، لقد تم إنجاز عمل كبير وما زال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. ونشيد بعمل الممثل الخاص، السيد سوكيهيرو هاسيغاوا. كما نشجع العمل الطيب الذي ما زالت تضطلع به وكالات الأمم المتحدة.

ونعترف بالجهود التي تبذلها حكومة الرئيس غوسماو وشعب تيمور - ليشتي لتوطيد السلام في الطريق نحو تحقيق التنمية والرخاء.

وفي الختام نتمنى كل الخير لحكومة وشعب تيمور - ليشتي ونتطلع قدما إلى أن نرى مزيدا من تعزيز التقدم الجيد الذي يتم إحرازه. ونتفق مع زملائنا - لا سيما في هذه الحالة أستراليا - على أنه يتعين علينا جميعا أن نظل ملتزمين بتقديم الدعم إلى تيمور - ليشتي في انتقالها إلى قيام الدولة الآمنة والمعتمدة على الذات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هاسيغاوا للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت.

السيد هاسيغاوا (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى الوقت الضيق المتاح سوف أرد على مسألتين فحسب أثارهما أعضاء مجلس الأمن وغيرهم من البلدان المهتمة.

المسألة الأولى هي السعي إلى تحقيق العدالة والمصالحة. لقد بدأ السفير فابورغ - أندرسن، ممثل الدانمرك، المناقشة بالإشارة إلى ضرورة مواصلة ذلك الموضوع، وتطرق إليه ممثلو البرازيل والبرتغال وفرنسا واليابان والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

وقد أحطنا علما بالفعل بطلب رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى الأمين العام وضع تقرير عن العدالة والمصالحة، مع التركيز بصورة خاصة على التعليقات الصادرة عن لجنة الخبراء وعلى ضرورة التوصل إلى نهج عملي ومجد يراعي آراء تيمور - ليشتي وإندونيسيا.

ثانيا، لقد تطرق عدد من المتكلمين إلى الحاجة المستمرة إلى المساعدة في الفترة التي تعقب انتهاء عمل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - لشتي. وتكلم ممثلو الأرجنتين والبرازيل والبرتغال وبيرو وروسيا والصين وغانا واليونان من أجل تقديم المساعدة الدولية المستمرة مع التركيز على نقل المسؤوليات، قدر الإمكان، إلى إطار للمساعدة المستدامة. وفي الوقت نفسه أشار العديد من المتكلمين إلى ضرورة استمرار مشاركة الأمم المتحدة في دعم التحضيرات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري في عام ٢٠٠٧. وقد أحطت علما بتلك البيانات وخاصة بالطلبات التي قدمها السفير طومسون ممثل المملكة المتحدة بشأن الدور الواضح والمحدد لمكتب الأمم المتحدة الخاص، والطلبات التي قدمها السفير أوشيما، ممثل اليابان، من أجل طرائق المساعدة التي ستقدمها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أشكر الرئيس غوسماو مرة أخرى على حضوره وعلى مداخلاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.